جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الأولى:

- **سقوط الدولة العثمانية**

استطاع عثمان بن ارطغل ان يؤسس أمارة خاصة بالعثمانيين اطلق عليها اسم (أمارة آل عثمان) في 27 تموز عام 1299 م، ثم أخذت هذه الامارة بالتوسع في الاراضي المجاورة لها وتمكنت في عام 1453 م في عهد السلطان محمد الفاتح (1451- 1481) من السيطرة على مدينة القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، واتخذ الفاتح من هذه المدينة عاصمة لدولته الجديدة بعد أن اطلق عليها أسم (إسلام بول) أي دار الاسلام، وقد بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها وقوتها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فامتدت اراضيها لتشمل انحاء واسعة من القارات الثلاث أوربا وآسيا وافريقيا، إذ خضعت لها كامل آسيا الصغرى واجزاء كبيرة من جنوب شرق أوربا وغربي آسيا وشمالي افريقيا، ويمثل عهد السلطان سليمان الاول القانوني (1520- 1566) العصر الذهبي للدولة العثمانية فقد اصبحت قوة عظمى (امبراطورية) تقارع الإمبراطوريات الاوربية والإمبراطورية الصفوية.

بدأت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السابع عشر تواجه مشاكل عديدة في بنائها الاداري والاقتصادي والعسكري، فبعد التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي شملت اوربا في هذه الفترة، لم تعد الدولة العثمانية قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة، وبدأت تواجه سلسلة من الهزائم العسكرية، فلقد اضطرت الى التوقيع على معاهدات مهينة ومنها، معاهدة كارلوفتز عام 1699 التي سلمت بها المجر الى النمسا، ومعاهدة بساروفتز عام 1717 التي فقدت بها جزءاً مهماً في البلقان، ومعاهدة كوجك كينارجي التي اعقبت هزيمتها امام روسيا عام 1774 ، ومعاهدة ياسي عام 1791 التي اذلتها امام روسيا، كما انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين وسوريا

(1798- 1801)، كما اتضحت علامات الانحطاط في تدهور النظام الاقتصادي، وفساد الادارة الحكومية، وتدخل النساء في أدارة امور الدولة، واستمرار الانتفاضات في معظم ولايات الدولة العثمانية.

ولقد شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لإصلاح نظمها ومؤسساتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وفق الاسس والاساليب الغربية الحديثة، بيد ان تطبيق ذلك على ارض الواقع واجه صعوبات كبيرة ومشاكل كثيرة حالت دون تحقيق الاصلاح المنشود، أولها: ضعف الجهاز الاداري وعدم تعاونه مع الحكومة المركزية في تحقيق الاصلاح، اما العامل الثاني فتمثل في معارضة رجال الدين والفئات الرجعية للإصلاحات بوصفها مخالفة للشريعة الاسلامية ومقلدة للأوربيين، وثمة عامل آخر لعب دوراً كبيراً في اعاقة حركة الاصلاحات وهو التدخل الاوربي المستمر في شؤون الدولة العثمانية، لاسيما في اعقاب حرب القرم (1853- 1856) التي وقعت بين روسيا من جهة والدولة العثمانية تساندها كل من فرنسا وبريطانيا ومصر وتونس ومملكة سردينيا من جهة أخرى، فعلى الرغم من انتصار الدولة العثمانية وحلفائها في هذه الحرب إلا أن وقوف بريطانيا وفرنسا مع الدولة العثمانية كان له اثر كبير في قوة نفوذ هاتين الدولتين وتدخلهما في الشأن الداخلي للدولة العثمانية فيما بعد.

عاشت الدولة العثمانية في أواخر عهدها احداثاً كانت تنذر بنتائج خطيرة وعواقب مدمرة لكيانها ووجودها، فبالإضافة الى الثورات التحررية والحركات الانفصالية والاستقلالية للشعوب المحكومة من العثمانيين، والحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الدول الاخرى وخسارتها بعض ممتلكاتها، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وغيرها، ظهرت جمعيات وتنظيمات حزبية سرية معارضة طالبت بالإصلاحات، ابرزها: جمعية العثمانيين الجدد التي تأسست في استانبول علي يد مجموعة من المثقفين المؤثرين فكرياً واجتماعياً عام 1865، وجمعية الاتحاد والترقي التي تأسست عام 1889 على يد مجموعة من العسكريين وفي مقدمتهم انور باشا وطلعت باشا وجمال باشا، وتعد امتداداً لجمعية العثمانيين الجدد، وكانت حصيلة ذلك العمل السري المعارض نجاح فرع جمعية

الاتحاد والترقي في سالونيك للقيام بانقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) في الثالث والعشرين من تموز عام 1908، واجباره على إعادة العمل بدستور 1876 الذي ضمن حقوق المواطنين العثمانيين وحرياتهم، ثم خلع السلطان في السابع والعشرين من نيسان عام 1909 بتهمة تشجيع الحركة المضادة، وتنصيب أخيه محمد الخامس (1909- 1918) سلطاناً بدلاً عنه.

وفي ضل تلك الظروف الحرجة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية اندلعت الحرب العالمية الاولى (1914- 1918) بين دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا ثم انظمت اليها فيما بعد ايطاليا والولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاخرى من جهة، وبين دول الوسط المانيا والنمسا – المجر وبعض الدول الاخرى من جهة أخرى، فأعلنت الدولة العثمانية دخولها الحرب الى جانب دول الوسط في الرابع من تشرين الثاني عام 1914، وكانت تسعى من دخولها الحرب تحقيق اهداف عديدة ابرزها: ممارسة سياسة التتريك في جميع انحاء الدولة العثمانية وفي الاقطار التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الاوربية، وتحرير المناطق التي يقطنها الاتراك في روسيا (القفقاس وتركستان) وتوحيدها، واستعادة الولايات التي خرجت من يد الدولة العثمانية مثل الجزائر وتونس ومصر وليبيا وقبرص، ووضع حد للتدخل الاجنبي في شؤون الدولة العثمانية وإعادة ترسيخ سلطة الخلافة على جميع العالم الاسلامي.

انتهت الحرب العالمية الاولى بانتصار الحلفاء وهزيمة دول الوسط وحليفتهم الدولة العثمانية وتوقيع هدنة مودروس في الثلاثين من تشرين الاول عام 1918، وقد نصت الهدنة فيما يخص الدولة العثمانية على فتح مضائق البسفور والدردنيل واحتلال الحلفاء لحصونها، ونزع سلاح الجيش العثماني، وتسليم البوارج الحربية العثمانية، وحق الحلفاء في احتلال أية نقطة استراتيجية تهددها، واستخدام السفن الحليفة للموانئ العثمانية، واشراف ضباط الحلفاء على جميع سكك الحديد، واستسلام جميع الحاميات العثمانية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق، واستسلام الموانئ العثمانية في شمال افريقيا، وفي حق الحلفاء في احتلال اي قسم من الولايات العثمانية الست او احداث اضطراب فيها، وبالفعل بدأت القوات العثمانية تلقي سلاحها تطبيقاً لشروط الهدنة، وبدأ الحلفاء باحتلال استانبول وغيرها من المدن الكبرى.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثانية:

- **حرب الاستقلال التركية 1918 – 1923:**

خلقت حالة التشفي التي صدرت عن الحلفاء لاسيما القوات اليونانية وابناء الاقليات الدينية الى نمو روح المقاومة لدى الاتراك الذين بدأوا يشكلون منذ كانون الاول 1918 جمعيات وطنية محلية سرية اطلقت على نفسها اسم جمعيات الدفاع عن الحقوق وجمعية القرة قول، هدفها مقاومة المحتلين والنضال من اجل الاستقلال، في الوقت الذي وقع السلطان محمد السادس الذي تولى العرش بعد وفاة اخيه محمد الخامس في الثالث من تموز 1918 تحت تأثير الحلفاء، واصدر اوامره بتسريح عدد كبير من القوات التركية، كما منع قواته من التصدي للقوات اليونانية، وفي مايس 1919 ارسلت الحكومة العثمانية قائد الجيش الثالث مصطفى كمال باشا الى الاناضول لحفظ الامن والنظام في مدينتي ارضروم وسيواس، وما ان وصل هناك حتى اعلن عصيانه ضد حكومة استانبول وانه لايقبل بهزيمة تركيا وصمم على مقاومة الاحتلال الاجنبي، وفي ليلة 21- 22 حزيران 1919 بعث مصطفى كمال تعميماً من ولاية أماسية الى الولايات المجاورة نص على: ان استقلال الوطن والامة في خطر وان حكومة استانبول غير قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه الامة التركية، واكد على ضرورة انشاء تنظيم قومي ليتحمل المسؤولية بدلاً من حكومة استانبول، وعليه يجب على كل ولاية ان ترسل ثلاثة مندوبين الى مدينة سيواس سراً لمناقشة الامر.

دفع ذلك حكومة استانبول برئاسة فريد باشا الى اصدار قراراً في 11 تموز 1919 عدت فيه مصطفى كمال خارجاً عن القانون، بيد ان ذلك لم يثني مصطفى كمال عن قراره إذ سارع في الاتصال بكل وحدات الجيش العثماني المتبقية في الاناظول وتراقيا للالتحاق به، وارسل تعليماته الى مختلف السلطات المدنية والعسكرية الخاضعة لسلطته لتنظيم

المظاهرات احتجاجاً على احتلال اليونانيين لمدينة أزمير، كما قام بتوحيد مختلف جمعيات الدفاع عن الحقوق في الاناضول والروميلي بدلاً من تنفيذ الاوامر الصادرة من استانبول بحلها، وفي 23 تموز 1919 عقد مصطفى كمال مؤتمر منظم للحركة الوطنية في ارضروم صدرت عنه عدة قرارات نصت على:

1- الوطن التركي يشكل وحدة لاتتجزأ.
2- المقاومة والدفاع ضد كل انواع الاحتلال الاجنبي حتى وان زالت الحكومة العثمانية.
3- اذا عجزت حكومة استانبول عن حفظ الامن وصيانة الاستقلال تؤلف حكومة مؤقتة في الاناظول.
4- لايتقبل اي انتداب ولا حماية.
5- العمل فوراً على تشكيل مجلس وطني لمراقبة اعمال الحكومة.

اعقبها مؤتمر آخر عقد في سيواس بين 3 و 4 من ايلول عام 1919 لمناقشة مسألة الميثاق الوطني وتشكيل المجلس الوطني، وبالفعل تم الاتفاق على الميثاق الوطني في 28 من كانون الثاني 1920 استنادا الى قرارات مؤتمري ارضروم وسيواس، وقد طالب الميثاق بالحرية والاستقلال التام لجميع الاقاليم ذات الاغلبية التركية بما في ذلك استانبول ومنطقتها الممتدة على بحر مرمرة، وقد نص الميثاق على ستة بنود هي:

1- يقرر مصير اجزاء الدولة العثمانية ذات الاغلبية العربية التي كانت حين عقد هدنة مودروس واقعة تحت الاحتلال وفقاً لتصويت حر يقوم به سكانها، أما تلك الاجزاء سواء كانت داخل خط الهدنة المذكور او خارجه والتي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة فتؤلف كلاً لايتجزأ من الوطن التركي.
2- أما بخصوص ولاية قارص واردهان وباطوم التي اعرب سكانها عن رغبتهم الرجوع الى الوطن الام فيرتأي الميثاق اجراء استفتاء ثان لهم بحرية تامة.
3- يجب تعيين مصير تراقيا الغربية بموجب رأي أهلها.

4- المحافظة على سلامة عاصمة الدولة العثمانية وامنها ومقر الخلافة والحكومة، وكذلك سلامة بحر مرمرة من الاعتداء الخارجي.
5- الاعتراف بحقوق الاقليات داخل الدولة طبقا للمبادئ الدولية وعلى شرط تمتع الاقليات المسلحة في البلاد المجاورة بمثل تلك الحقوق.
6- الرغبة في تامين التقدم الاقتصادي والوطني، بهدف خلق ادارة نظامية اكثر ملائمة لروح العصر.

- **تشكيل المجلس الوطني الكبير:**

اعلن مصطفى كمال اتاتورك في 19 آذار 1920 عن تشكيل برلمان خاص بالأمة التركية باسم المجلس الوطني الكبير، ضم 350 نائباً معظمهم من سكان الاناضول، وعقد اولى جلساته في انقرة في 23 نيسان 1920 وانتخب مصطفى كمال رئيساً له، وقد اقر المجلس عدة قوانين اهمها: قانون الخيانة الوطنية الذي عد كل من يقف عقبة بوجه حكم الشعب خائناً يستحق الاعدام، كما شكل المجلس محاكم الاستقلال ومنحها صلاحية اجراء المحاكمات وتنفيذ الاحكام، وفي عام 1921 اقر المجلس دستور جديد خوله الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وتقرر رفض جميع المعاهدات والعقود والالتزامات التي ابرمتها حكومة استانبول بعد 16 آذار 1920، وحصر بنفسه حق عقد الاتفاقيات واقرار القوانين باسم الشعب التركي، ولقد اتخذ مصطفى كمال من انقرة قاعدة له، وقام بتنظيم قواته استعدادا لأي طارئ، وابلغ الدول الكبرى رسمياً بتأسيس المجلس الوطني الكبير، وقام بتشكيل مجلس للوزراء، وكرد فعل لذلك اصدرت محكمة عسكرية في استانبول حكماً بالإعدام على مصطفى كمال وعدد من انصاره بوصفهم خارجين على السلطة الشرعية.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثالثة:

- **تركيا ومعاهدتي سيفر 1920 ولوزان 1923:**

استطاع الحلفاء ان يفرضوا على حكومة استانبول معاهدة سيفر في 10 آب 1920، واهم ماجاء فيها: منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجة لليونان، والاعتراف باستقلال ارمينيا والحجاز ومصر والسودان، والاعتراف بالانتداب على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وتنازل تركيا عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس وليبيا لصالح الحلفاء، وتنازلها عن بعض الاراضي والجزر لصالح ايطاليا، وحماية الاقليات وإعادة نظام الامتيازات الاجنبية، وإعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء، وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للأشراف والتنظيم، ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الاضرار والدين العام، وبخصوص أدارة اليونان لأزمير فقد تقرر أجراء استفتاء لتقرير مصيرها بعد خمس سنوات، وتقليص حجم القوات التركية، واعتبار مضائق البسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح وتحت ادارة عصبة الامم، وحصول كردستان على الاستقلال والسماح لولاية الموصل بالانضمام اليها إذا رغبت بذلك.

رفضت حكومة انقرة هذه المعاهدة، واستغلها مصطفى كمال اتاتورك للدعاية ضد حكومة استانبول والسلطان العثماني، واصر على الاستمرار في حرب الاستقلال لحين تحقيق تسوية عادلة مع الحلفاء، واعلن المجلس الوطني الكبير تجريد موقعي المعاهدة من جنسيتهم، كما اقدمت حكومة انقرة على توقيع اتفاق عسكري وسياسي مع الاتحاد السوفيتي غي 12 آذار 1921، بهدف تأمين حدودها الشمالية والحصول على الاسلحة، وفي 20 تشرين الاول 1921 وقعت انقرة اتفاقاً مع فرنسا، كان بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا، تنازلت بموجبه فرنسا لأنقرة عن ولاية ديار بكر وماردين وعن ولاية ادنة وكليكية بما فيها مرسين- طرسون، وقد وعدت تركيا مقابل ذلك فرنسا بالكثير من الحقوق والامتيازات

الاقتصادية، وعلى أثر ذلك قدم الفرنسيون لأنقرة كميات كبيرة من الاسلحة والذخيرة، مما ساعدها على مواصلة النضال ضد اليونانيين، أما إيطاليا فقد انسحبت من المناطق التي احتلتها في جنوب الاناضول، وتخلوا عن كميات من الاسلحة للوطنيين الاتراك، ويفسر الموقف الفرنسي بثلاثة اعتبارات هي:

1- ان فرنسا كانت تمتلك امتيازات اقتصادية وثقافية في الدولة العثمانية وكان التوسع اليوناني في الاناضول يشكل تهديداً لها.
2- ان الفرنسيين كانوا غير مرتاحين لتزايد قوة بريطانيا في الشرق الاوسط ولا يرحبون بمساعد الانكليز لليونانيين.
3- ان فرنسا كانت منشغلة بمحاولة السيطرة على سوريا، ورأت أن الحلفاء لا يمكنهم ان يفرضوا شروطاً قاسية على الاتراك في ضل المقاومة الشرسة التي ابداها الوطنيون بقيادة مصطفي كمال ضد الحلفاء.

كان لتلك التطورات أثر كبير في تقوية مركز حكومة انقرة وجعلها تقرر استكمال تحرير الاناضول واراضي تركيا الاوربية، إذ تمكنت القوات التابعة لأنقرة من اسقاط الجمهورية الارمينية التي قامت في القوقاز، وامكن لها وقف الزحف اليوناني في معركتي اينونو الاولى والثانية والحقت بهم خسائر فادحة كانون الثاني- نيسان 1921، وفي الغرب حاول اليونانيين غزو الاناضول وحدثت معركة سقاريا بينهم وبين القوات التركية التي كانت بقيادة مصطفى كمال اتاتورك واستمرت بين 9- 13 ايلول 1921، وانتهت بهزيمة اليونانيين الذين تراجعوا صوب شواطئ البحر المتوسط، وعلى اثر ذلك الانتصار الساحق اطلق المجلس الوطني الكبير على مصطفى كمال اتاتورك لقب (الغازي) أي المجاهد، وفي 9 ايلول 1922 دخل الاتراك ازمير وطردوا اليونانيين منها.

أن تلك الانتصارات التي حققتها انقرة واستبسال الاتراك في مقاومة المحتل اقنعت الحلفاء بعدم جدوى الاستمرار في الحرب، فقرروا الدخول في مفاوضات مع حكومة انقرة بوصفها الممثل الحقيقي للشعب التركي، بهدف عقد معاهدة جديدة للصلح تكون بديلاً عن معاهدة سيفر التي اصبحت في حكم الميتة، وبالفعل نجح الطرفين في التوصل

لمعاهدة لوزان في 24 تموز 1923، وفيها اعترف الحلفاء بحكومة انقرة وباستقلال تركيا وسيادتها الكاملة على اراضيها، بما فيها تراقيا الشرقية والمضائق واستانبول وازمير وكليكيا، والولايات الجنوبية الشرقية في الاناضول وأدرنه وشبه جزيرة غاليبولي، وبعض الجزر الصغيرة الواقعة على بعد ثلاث اميال من الساحل الآسيوي لتركيا، وتم جلاء قوات الحلفاء عن منطقة المضائق واستانبول فضلاً عن الاراضي التي لم تتعرض للاحتلال الاجنبي، وقد تنازلت تركيا مقابل ذلك عن ادعاء أي حق لها في العراق وسوريا وفلسطين وشرقي الاردن ومصر وليبيا وشبه الجزيرة العربية وقبرص وجزر الدوديكانيز، كما احتوت المعاهدة على بنود سرية لم تكشف خيوطها إلى الآن.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الرابعة:

قيام الجمهورية التركية

- **اعلان الجمهورية:**

بعد توقيع مصطفى كمال اتاتورك معاهدة لوزان مع الحلفاء وجه اتاتورك قواته نحو استانبول ودخلها في 6 تشرين الاول 1923، واعلن المجلس الوطني الكبير ان مدينة انقرة عاصمة تركيا بدلاً من استانبول، واعلن في الوقت نفسه قيام الجمهورية التركية واصبح مصطفى كمال اتاتورك أول رئيس للجمهورية وعصمت اينونو اول رئيس للوزراء، وفي 3 آذار تقرر الغاء الخلافة العثمانية ونفي آخر خليفة عثماني وهو عبد المجيد بن عبد العزيز الى فرنسا، وتم اصدار دستور جديد للبلاد في 20 نيسان 1924، مشابهاً لدساتير القرن التاسع عشر الاوربية الليبرالية، وقد اكد الدستور الجديد ان المجلس الوطني الكبير يمثل سلطة الشعب التشريعية والتنفيذية، ويمارس المجلس الوطني السلطة التشريعية بشكل مباشر، أما السلطة التنفيذية فيمارسها بشكل غير مباشر عن طريق رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ولقد حصل مصطفى كمال اتاتورك بموجب الدستور على صلاحيات واسعة، بوصفه رئيساً للجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس الوطني الكبير، وله حق تعيين رئيس الوزراء.

- **تأسيس حزب الشعب:**

شعر مصطفى كمال اتاتورك بعد الانتصار الذي حققه على الحلفاء على الصعيدين العسكري والدبلوماسي بان جمعيات الدفاع عن الحقوق في الاناضول والروميللي قد انتهى عملها بانتهاء الاحتلال ونيل الاستقلال، وان المرحلة الجديدة تتطلب تأسيس حزب سياسي يحافظ من خلاله على نتائج النصر ووحدة الشعب، لذلك قام بتأسيس حزب باسم (خلق فرقة سي) أي حزب الشعب في 20 تموز 1923، الذي اضيفت له كلمة الجمهوري فيما بعد

ليصبح اسمه حزب الشعب الجمهوري، ووضع له منهاجاً تلخص بأمرين، أولهما: ان الحزب يأخذ على عاتقه مهمة توطيد حكم الشعب وفرض القانون والنظام، والعمل على تحديث تركيا وجعلها دولة عصرية، وثانيهما: ان من حق الشعب ان يتمتع بالحرية والمساواة في الحقوق والواجبات، ونبذ التفرقة والعنصرية والطبقية في كافة انحاء تركيا.

ولقد تقرر ان يعقد الحزب مؤتمراً كل اربعة سنوات، وفي 15 تشرين الاول 1927 عقد حزب الشعب مؤتمره الاول، وفيه ظهر منهاج الحزب بشكل كامل وحدد نظامه الداخلي وشعاره المؤلف من اربعة سهام ترتكز على اربعة اركان، ثم اضيف لها ركنان آخران خلال مؤتمر الحزب الثاني في عام 1931، لتصبح ستة اركان وهي:

1- الجمهورية: وتعني ان الحزب متمسك بالنظام الجمهوري لأنه يضمن توطيد الحكم وفرض سلطة الدولة.
2- الملية: ويرى الحزب انها اساس جوهري لوصول الامة التركية الى ارقى درجات التقدم الانساني والحضاري، واعتبر ان كل من يتكلم اللغة التركية ويعيش في تركيا ويعتنق الوطنية التركية مواطناً تركياً مهما كان دينة او جنسه او عنصره.
3- الشعبية: ان على الدولة والمواطن القيام بواجباتهما الكاملة، وان يكون جميع الافراد متساوون أمام القانون، ولا يكون الشعب مؤلفاً من طبقات متفاوتة وانما يكون مؤلف من مجموعات مقسمة حسب طبيعة والحياه والعمل مثل الزراع والتجار والصناع والموظفين وغيرهم، بهدف غرس روح التضامن الاجتماعي وعلى اساس تبادل المنفعة بدلً من نظام الطبقات.
4- الدولية: ويقصد بها ان تصل الامة التركية في وقت قصير الى مستوى عالٍ من الحضارة والرقي والرفاه بالعيش، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تظافر جهود الافراد والجماعات مع الدولة، على ان تقوم الحكومة بالأعمال الصناعية والاقتصادية التي لا طاقة للأفراد القيام بها، ولا تعني الدولية اي نفع خاص، ولا تستهدف حصر وسائط الانتاج بيد الدولة، بل تشجع المساعي الفردية والملكية الفردية شرط ان لا يتعارض ذلك مع مصلحة الامة التركية.

5- العلمانية: وتعني ان تقوم قوانين الدولة وانظمتها على اساس ما يقرره العلم والفن، ويعتقد الحزب من الضرورة فصل الدين عن السياسة، وان الدين في نظره أمراً وجدانياً مصون من كل تجاوز وفق ما يقرره الدستور والقانون.
6- الانقلابية: ان الحزب لا يرى ضرورة الانسياق في أمور الدولة بالتدريج، بل اكد على ضرورة الاخلاص لفكرة الانقلاب ووجوب الدفاع عنها لأنها شعار سمو الامة التركية.

اصدرت قيادة حزب الشعب الجمهوري فيما بعد نصوصاً أخرى اضيفت الى الاركان الستة وهي:

1- ان شكل ادارة الامة التركية يجب ان يقوم على اساس وحدة القوى، والسلطة الحاكمة فيها واحدة يمارسها المجلس الوطني الكبير نيابة عن الشعب، وتتجمع في يده صلاحيات التشريع والتنفيذ، ويمارس المجلس الوطني صلاحياته التشريعية بنفسه مباشرةً، اما صلاحياته التنفيذية فيمارسها من خلال رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.
2- اكد الحزب على اهمية استقلال القضاء وصيانة الحرية الشخصية والاجتماعية للمواطن والمساواة بين الافراد بما في ذلك المساواة بين المرأة والرجل.
3- الاهتمام بالتعليم بمختلف مستوياته واقسامه بهدف تنشئة جيل جمهوري ملي شعبي علماني دولي انقلابي.
4- العمل على تنشيط الحركة الاقتصادية من خلال الاهتمام بالزراعة والصناعة والتجارة وتوفير متطلباتها وتشجيع افرادها، وتطوير المواصلات البرية والبحرية والحديدية، وحماية العامل التركي وخلق الانسجام بينه وبين صاحب العمل، وايجاد توازن في الميزان التجاري بين الاستيراد والتصدير لحفظ ثروة البلاد.
5- طمأنة الشعب بمختلف طوائفه وعناصره من خلال فرض هيبة الدولة وتطبيق القانون بشكل عادل، والاهتمام بالحياة الاجتماعية والصحية والعمل على زيادة عدد السكان، ومنع قيام مؤسسات أو منظمات مشبوهة لها ارتباطات خارجية.
6- التأكيد على السلم المحلي والعالمي مع ابقاء الجيش في حالة تأهب دائم استعداداً لأي طارئ في حالة نشوب حرب.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الخامسة:

- **التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1923 – 1938:**

ان الادارة السياسية للدولة التركية كانت اقرب الى صيغة الحكم الفردي منه للحكم الديمقراطي، فقد هيمن مصطفى كمال اتاتورك على رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني الكبير وحزب الشعب الجمهوري ومجلس الوزراء طوال مدة حكمه (1923- 1938)، وحتى المعارضة التي سمح بها في 10 تشرين الثاني 1924 المتمثلة بحزب الترقي الجمهوري والحزب الحر الجمهوري كان لها دور مرسوم ومحدد مسبقاً، فحزب الترقي الجمهوري الذي اسسه كاظم قرة بكر عندما خرج عن مساره المحدد تعرض للحضر، إذ استغل مصطفى كمال قيام حركة كردية ضد سياسته العلمانية ليعلن حالة الطوارئ ويصدر قرار بحل حزب الترقي والقاء القبض على عدد من قادته، أما الحزب الحر الجمهوري الذي اسسه علي فتحي فسرعان ما سيطرت عليه العناصر المحافظة، ومن بينهم مقبولة اخت مصطفى كمال، مما اضطر علي فتحي الى حل الحزب في 17 تشرين الثاني 1930، وهكذا فرض الكماليون سيطرتهم على الدولة والحزب وقمعوا اي معارضة سياسية واصبح حزب الشعب الجمهوري وحدة في الميدان من جديد، ولم يكتف مصطفى كمال بذلك بل كان يتجاوز صلاحياته الدستورية في بعض الاحيان، واستمر في ذلك النهج السياسي حتى وفاته في 10 تشرين الثاني 1938، واصبح رئيس وزرائه عصمت اينونو رئيساً للجمهورية بدلاً عنه.

قام مصطفى كمال اتاتورك بتنفيذ سلسلة من الاجراءات والتغييرات بين عامي 1923- 1935، استهدفت فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالدولة العثمانية بحجة اقامة دولة علمانية عصرية، وهي: الغاء وزارة الاوقاف وتحويل مواردها الى خزانة الدولة في 2 آذار 1924، والغاء الخلافة العثمانية ونفي السلطان عبد المجيد الى فرنسا في 3 آذار 1924، والغاء وظيفة شيخ الاسلام ونقل الاشراف على المدارس الى ادارة التعليم

الرسمي، والغاء المحاكم الشرعية واقر قانون تشكيلات المحاكم في 8 نيسان 1924، واغلق التكايا وزوايا الدراويش وحرم جميع الممارسات الصوفية، وفي 20 نيسان 1924 اصدر دستور جديد للبلاد، كما تبنت الحكومة في عام 1926 مجموعة من القوانين السويسرية بدلاً من الاحكام الشرعية، واقر قانون جديد للعقوبات على غرار قانون العقوبات الايطالي، واصدر قانون للزواج المدني ومنع تعدد الزوجات، وفي 10 نيسان 1928 الغى نص الدستور الذي يعد الاسلام ديناً رسمياً للدولة، وابطل استعمال التقويم الهجري واستبدله بالتقويم الميلادي، وامر باستعمال النظام المتري في المقاييس والموازين، وفرض القبعة الاوربية بدلاً من الطربوش العثماني، وخصص ارقام للمباني والمنازل واطلق اسماء على الشوارع وفقاً للنظام الاوربي، وفي 3 تشرين الثاني 1928 قام باستبدال الحروف العربية في الكتابة بالحروف اللاتينية، وخلال الفترة ما بين عامي 1928- 1934 سنت الحكومة مجموعة من القوانين التي ساوت بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وفي 29 تشرين الاول 1934 اصدر قانون نبذ فيه الالقاب القديمة مثل باشا وافندي وبيك وخانم واستبدلها بلقب سيد او سيدة، وفي حزيران 1935 جعل العطلة الرسمية الاسبوعية يوم الاحد بدلاً من يوم الجمعة.

- **علاقات تركيا الخارجية 1925- 1939:**

اقامت تركيا خلال الفترة التي اعقبت اعلان الجمهورية علاقات واسعة مع العديد من دول العالم وعقدت معاهدات معها ومع بعض الدول المجاورة ومن ذلك: معاهدة مع الاتحاد السوفيتي وقعتها تركيا في عام 1925، حصلت بموجبها على بعض الفوائد الاقتصادية ونجحت من خلالها في تأمين حدودها الشمالية، كما وقعت معاهدة أخرى مع العراق انهت فيها مشكلة الموصل في 5 حزيران 1926، إذ تنازلت تركيا عن ادعاءاتها بالموصل مقابل حصولها على 10 % من حصة العراق من امتياز شركة النفط التركية لمدة 25 عام، وفي 18 تموز 1932 اصبحت تركيا عضواً في عصبة الامم، كما عقدت تركيا ميثاق مونترو مع فرنسا وبريطانيا في عام 1936، حصلت من خلاله على مكاسب مهمة حول السيادة على مضائق البسفور والدردنيل، وكان الهدف من انشاء هذا الميثاق

مواجهة محاولات المانيا النازية وايطاليا الفاشية لتقوية نفوذهما في البحر الابيض المتوسط وشبه جزيرة البلقان، وتعزز تقارب تركيا مع بريطانيا على اثر تأييد تركيا للأحلاف الغربية التي سعت بريطانيا لأقامتها في الشرق الاوسط بهدف حماية مصالحها، وتوج ذلك التقارب بتوقيع ميثاق سعد آباد بتوجيه من بريطانيا في 8 تموز 1937 بين تركيا وايران والعراق وافغانستان، كما توثقت علاقة تركيا مع فرنسا لاسيما بعد ان حققت فرنسا رغبة تركيا بضم لواء الاسكندرونة السوري في 23 حزيران 1939.

- **حياد تركيا خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945:**

حرصت تركيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939 على التزام موقف الحياد، وقامت في الوقت نفسه بغلق المضائق بوجه السفن الحربية الاجنبية تنفيذاً لما ورد في ميثاق مونترو، وما ان حل حزيران 1941 حتى وجدت تركيا نفسها مطوقة ببلاد تهيمن عليها قوى الالمان العسكرية أو نفوذها السياسي، ومن ذلك خضوع اليونان ويوغسلافيا وكريت ورومانيا وبلغاريا وسوريا وحتى الجزر اليونانية في بحر ايجة اصبحت في قبضة الالمان، وهنا ادرك قادة الاتراك ان مصلحة تركيا تقتضي الحصول على تعهد الماني بعدم الاعتداء، وبالفعل وقعت تركيا معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع المانيا في 18 حزيران 1941، لمدة عشر سنوات، كما عقدت في 5 تشرين الاول 1941 اتفاقاً تجارياً مع المانيا، لكن بعد توالي هزائم الالمان وحلفائهم بين عامي 1943- 1945 قامت تركيا بإعلان الحرب على المانيا في آذار 1945، الامر الذي ساعدها في ان تكون عضواً مؤسساً في هيئة الامم المتحدة التي تأسست في 26 حزيران 1945.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة السادسة:

- **قيام نظام تعدد الاحزاب 1946- 1950:**

أن من ابرز تأثيرات الحرب العالمية الثانية على تركيا قيامها بنبذ سياسة الحزب الواحد والتوجه نحو توسيع العمل السياسي وتقبل التعددية الحزبية، لاسيما بعد انهيار نظام الحزب الواحد في المانيا النازية وايطاليا الفاشية وقبول تركيا لإعلان ميثاق الامم المتحدة، مما كان له أثر كبير في خلق توجهات جديدة ترى ضرورة وجود معارضة دستورية، واجازة الاحزاب السياسية والنقابات العمالية، واطلاق الحريات والغاء القوانين الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف، واصلاح الاوضاع الاقتصادية، وكانت تركيا في ذلك الوقت ترى بأن مصلحتها السياسية والاقتصادية تقتضي التعاون مع الغرب لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، بهدف مساعدتها في إعادة بناء اقتصادها الذي تضرر كثيراً جراء الحرب، لذلك قررت التودد للغرب وحاولت استرضائهم من خلال الاخذ بالنظام الديمقراطي الغربي، ومن هنا جاء اعلان الرئيس التركي عصمت اينونو في الاول من تشرين الاول 1945 أنه يرحب بظهور الاحزاب المعارضة شرط أن تسير وفق المبادئ الاتاتوركية.

أجيز أول حزب سياسي معارض في تركيا بشكل رسمي في 18 تموز 1945 باسم حزب النهضة القومية، ومن مؤسسيه نوري دميراغ وحسين عوني وجواد رفعت، وقد دعا الحزب الى تطبيق الانتخاب المباشر، والاخذ بنظام التجارة الحرة، ورفض ملكية الدولة لوسائل الانتاج، وطالب بانتخاب رئيس الجمهورية من خلال استفتاء شعبي حر، ودعا الى الوحدة الاسلامية، والى توثيق العلاقات مع الدول العربية والاسلامية، بيد ان الحزب سرعان ما قام بحل نفسه في عام 1955, بسبب ضعف دوره السياسي واخفاقه في انتخابات 1950. وفي7 كانون الثاني 1946 أسس جلال بايار حزب جديد باسم الحزب

الديمقراطي، وكان مشابها في تركيبته الاجتماعية لحزب الشعب الجمهوري، إذ ان 67% من قادته كانوا من الوجهاء والملاكين، في حين لم تتجاوز نسبة المثقفين الـ 6 %، وهكذا جعل البعض يشكك في حقيقة التوجه الديمقراطي للحكومة، كما ظهرت في تركيا في الفترة ذاتها احزاب اخرى صغيرة اقل اهمية الى جانب الحزبين الكبيرين (حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي)، برز من بينها:

1- الحزب الاشتراكي التركي:- تأسس بمدينة استانبول على يد أسعد عادل في 14 مايس 1946، واصدر جريدة ناطقة بلسانه باسم الحقيقة، ولكن الحزب سرعان ما اتهم بالدعاية للأفكار الشيوعية لذلك تم اغلاقه عام 1952.
2- حزب العمال والفلاحين:- تأسس في 20 حزيران 1946 على يد شفيق حسني دمير السكرتير العام للحزب الشيوعي السري التركي، واصدر جريدة ناطقة بلسانه باسم النقابة، كما اصدر مجلة باسم الجمهور، وكانت نهايته كسابقه الحزب الاشتراكي، إذ وجهت له تهم الترويج للشيوعية، فأمرت الحكومة بالغلاقه.
3- حزب الامة:- اسسه المارشال فوزي جاقماق عام 1946، وقد دعا الحزب الى الوحدة الوطنية واحترام المقدسات الدينية مع الايمان بالمبادئ الاتاتوركية، له جريدة نهاطقة بلسانه باسم الصباح الجديد، وبعد انتخابات 1957 اتحد الحزب مع الحزب القروي الفلاحي واصبح اسمه حزب الامة الفلاحي الجمهوري، وانتخب عثمان بولوك رئيساً له، وفي عهد الب ارسلان توركيش الذي اصبح رئيساً له في بداية عام 1965 تغير اسم الحزب الى حزب الحركة القومية، واضيف شعار معاداة الشيوعية الى منهاجه، واستمر الحزب في العمل السياسي حتى قيام انقلاب 1980، حين تم الغائه مع بقية الاحزاب التركية.

كما ظهرت بين عامي 1946- 1950 العديد من الصحف في تركيا ابرزها صحيفة حريت وصحيفة مللیت، مما يدل على تزايد النشاط السياسي في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية.

- **انتخابات عام 1946:**

ادركت الحكومة التركية ان نفوذ الاحزاب السياسية المعارضة لحزب الشعب الجمهوري الحاكم بدأ يزداد، لذلك قررت تقديم موعد انتخابات المجلس الوطني الكبير الى 21 تموز 1946 بدلا من عام 1947، وفعلاً بدأت الانتخابات في موعدها المقرر وظهر تنافس شديد بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة، وفي مساء يوم 24 تموز 1946 أعلنت النتائج، وقد فاز حزب الشعب الجمهوري ب 396 مقعد من مجموع 465 مقعد، وحصل الحزب الديمقراطي الذي كان أكبر الاحزاب المعارضة على 62 مقعد، بينما حصل المستقلون على 7 مقاعد فقط.

عقد المجلس الوطني الكبير اجتماعه الاول في 5 آب 1949، وتم انتخاب كاظم قرة بكر رئيساً للمجلس، كما اعاد المجلس انتخاب عصمت اينونو رئيساً للجمهورية، واصبح رجب بك رئيساً للوزراء، ونتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وتزايد النشاط اليساري في البلاد، وبسبب ضغط المعارضة وانقسام حزب الشعب الجمهوري الحاكم على نفسه، وانضمام 47 نائباً منه الى الحزب الديمقراطي، اضطرت وزارة رجب بك الى تقديم استقالتها في 10 ايلول 1947، فكلف الرئيس التركي عصمت اينونو حسن ساكة بتأليف الوزارة في اليوم نفسه، وفي 17 تشرين الثاني 1947 عقد حزب الشعب مؤتمره العام السابع في انقرة، وأقر بفصل منصب رئاسة الجمهورية عن رئاسة الحزب، فانتخب حلمي أوران رئيساً للحزب بدلاً من عصمت اينونو .

استقالت وزارة حسن ساكة في 14 كانون الثاني 1949، بعد ان انجزت تعديلاً جديداً لقانون الانتخاب نص علي اضافة عضوين كممثلين عن الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات الى الهيئة المشرفة على الانتخابات ليصبح عددها 7 اشخاص بدلاً من 5، وتقرر ان تكون عملية فرز الاصوات بشكل علني، وفي 15 كانون الثاني 1949 تشكلت وزارة جديدة برئاسة شمس الدين كون آلتاي، وقد وعدت الحكومة الجديدة بسن قوانين جديدة اكثر ديمقراطية، ومعالجة مشكلة البلاد الاقتصادية وسد الحجز في الميزانية عن

طريق الاقتصاد في النفقات، ولقد واجهت حكومة شمس الدين مشكلة تنامي الظاهرة الدينية ـ السياسية في تركيا والتي قادها حزب الآمة المعارض، وقد استفادت احزاب المعارضة من حادث تشيع فوزي جاقماق زعيم حزب الامه في 11 نيسان 1950 لتنظيم تظاهرة كبيرة قدرت بنصف مليون شخص، ورفعت اعلام كتب عليها عبارة (لا إله إلا الله)، مما دفع الحكومة الى اتهام حزب الامة بالوقوف وراء المظاهرة لتحريض الشعب ضدها، فقامت بأغلاق مقر جريدة حريت الموالية لحزب الامة، ومهما يكن من أمر فأن تلك الاحداث كانت كفيلة بإجبار الحكومة على تغيير سياستها تجاه المعارضة، مما أدى الى وصول الحزب الديمقراطي الى الحكم بعد فورة في انتخابات 1950 .

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة السابعة:

- **تركيا خلال فترة حكم الحزب الديمقراطي 1950- 1960:**

حقق الحزب الديمقراطي اول نصر ساحق له عندما فاز في انتخابات 14 مايس 1950 بأغلبية المقاعد في المجلس الوطني الكبير، أي 420 مقعداً مقابل 68 مقعداً لحزب الشعب الجمهوري، وفصل الحزب الوطني على مقعد واحد والمستقلون على 3 مقاعد، وتم انتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية ورفيق كور آلتان رئيساً للمجلس الوطني الكبير، واصبح عدنان مندريس رئيساً للوزراء، وهناك اسباب عديده ادت الى فوز الحزب الديمقراطي في مقدمتها، رغبة الشعب التركي في تغيير نظام الحكم بعد قرابة 27 عام من حكم حزب الشعب الجمهوري، واخفاق حزب الشعب في وضع الحلول الناجحة لمشاكل تركيا ولاقتصادية، وكذلك خشية البرجوازية الوطنية وملاكي الاراضي من المفاهيم الاشتراكية التي تسربت الى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية والتي قد تسلبهم امتيازاتهم، فضلاً عن العامل الديني الذي كان له دور كبير في فوز الحزب الديمقراطي، لاسيما بعد أن أكد الحزب في برنامجه لانتخابي على عادة التعليم الديني وادراج البرامج الدينية في الراديو، والسماح للمنظمات الدينية بالعمل في البلاد، ولقد كانت فترة حكم الحزب الديمقراطي التي سميت بالجمهورية الثالثة وامتدت من 1950 الى 1960 تمتاز بحدة اخفق في تطبيق الافكار العلمانية، على عكس الجمهورية الأولى برئاسة مصطفى كمال اتاتورك والجمهورية الثانية برئاسة عصمت اينونو اللتين طبقتا الافكار العلمانية تطبيقاً مشدداً.

اتخذت حكومة عدنان مندريس عدداً من الاجراءات الاقتصادية، فبدأت بالاهتمام بالقطاع الزراعي وتشجيع استخدام الآلات الزراعية الحديثة، وفي مجال الصناعة انشأت مصرف الانماء الصناعي التركي، وقامت بتشريع قانون تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية

في تركيا، كما عملت على تحسين الطاقة الكهربائية وشبكة الطرق والمواصلات والاسطول التجاري وأنشأت العديد من الجسور، ومع ذلك لم يخل التقدم الاقتصادي هذا من مشكلة التضخم النقدي، فقد وجدت الحكومة نفسها في عام 1954 بحاجة ماسة الى المساعدات الاقتصادية الاجنبية.

حاول الحزب الديمقراطي الاستفادة من المشاعر الدينية الاتراك وتوجيهها الصالحة، على الرغم من تمسكه بالمبادي الاتاتوركية، إذ قام بإصدار عدة قرارات في حزيران 1950 سمح بموجبها برفع الآذان وقراءة القرآن باللغة العربية، واعاد فتح معاهد تخريج الأئمة والخطباء وفتح المزارات، وسمح للأتراك بأداء فريضة الحج التي كانت ممنوعه منذ عهد اتاتورك، وأمر ببناء العديد من المساجد، كما دعم الحزب الحركة النورسية وهي حركه دينية سياسية اسسها بديع الزمان سعيد النورسي (1873 - 1960) ، وهو أمام وداعية كرس حياته وكتاباته لخدمة قضية الأيمان في تركيا، وسمح لها بإصدار جريدة باسم الاتحاد، واطلقت الحكومة سراح مؤسسها وسمحت له بإصدار مؤلفاته المشهورة باسم (رسائل النور)، والتي تتضمن نبذ المظاهر الاتاتوركية والدعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية والعودة الى التقاليد العثمانية القديمة، وقد هاجم النورسي عهد اتاتورك وحزب الشعب واتهمه بالدكتاتورية والكفر المطلق.

اتهم حزب الشعب الجمهوري المعارض الحزب الديمقراطي الحاكم باستغلال المشاعر الدينية لتحقيق اغراض سياسة مناقضة لمبادئ اتاتورك العلمانية، وفي 29 حزيران 1950 عقد حزب الشعب الجمهوري مؤتمره الثامن، وتعهد فيه بمواصلة النضال من اجل استعادة السلطة، لكن حكومة الحزب الديمقراطي سرعات ما بدأت تطبق سياسة تقييد حرية حزب الشعب في العمل السياسي، اذ أمرت بحل بيوت الشعب التي كانت تشكل دعامة مهمة لحزب الشعبة المعارض ونقل ملكيتها الى الدولة، كما اصدرت بين عامي 1952 _ 1954 عدة قوانين استهدفت المعارضة، ابرزها: قانون يجعل مهاجمة اعضاء الحكومة بالانتقاد جريمة تستدعي العقاب، وقانون يجعل تدخل اساتذة الجامعات في السياسة

امراً محظوراً ، وقانون وضعت فيه عقوبات على الصحفيين الذين يتعرضون في مقالاتهم للشخصيات الرسمية، وقانون ضد امتياز تملك الموظفين والاساتذة والقضاة.

لم يكن النصر الذي حققه الحزب الديمقراطي على حزب الشعب الجمهوري في انتخابات 1950 الاخير في تاريخه، بل ان الحزب الديمقراطي استطاع ان يتفوق على حزب الشعب في انتخابات مايس 1954، وما ان حل آب 1955 حتى كان الصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين على اشده، فلقد قاطع حزب الشعب الانتخابات البلدية وانتخابات الولايات، وعلى اثر ذلك اعتقل الدكتور قاسم كولك السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري، وحكم بالسجن على نقيب الصحفيين الاتراك حسين جاهد يالتشين وعدد من الصحفيين الآخرين، كما قامت الحكومة باللقاء القبض على 184 شخص بتهمة النشاط الشيوعي، وبينما كان الديمقراطيون يحاولون اسكات المعارضة اخذو هم انفسهم يعانون من الانقسام، اذا خذ الجناح اليميني في الحزب والعناصر الليبرالية يعارض الجماعة المتزعمة للحزب برئاسة عدنان مندريس رئيس الوزراء، ولم يتردد مندريس في طرد معارضيه من الحزب الديمقراطي، مما دفع عدد من النواب والمندوبين الديمقراطيين الى قطع علاقتهم بالحزب، وقد أدت هذه الانشقاقات الى تشكيل حزب جديد باسم حزب الحرية بزعامة فوزي لطفي في كانون الاول 1955، مما شجع بعض الوزراء الى تقديم استقالتهم، فاضطر عدنان مندريس الى تشكيل حكومة جديده برئاسة، إلا أنها واجهت مشكلتين ساهمتا في تعميق الازمه السياسية في البلاد، تمثلت الاولى بالمشكلة القبرصية، اما الثانية فقد تمثلت بأحداث 6 – 7 أيلول 1955 .

كانت القضية القبرصية والعلاقات مع اليونان تشكل ابرز هموم السياسة الخارجية التركية، نظراً لانعكاساتها الخطيرة على الاوضاع الداخلية لتركيا، ففي عام 1954 طالب القبارصة اليونان بالانضمام الى دولة اليونان، فعرضت اليونان القضية على الامم المتحدة، التي رفضت الطلب اليوناني، بسبب احتجاج تركيا وتأييد بريطانيا للموقف التركي، لذلك اندلعت اعمال عنف بين الطائفتين التركية واليونانية في قبرص، وتوترت الاوضاع على الحدود اليونانية التركية في منطقتي تراقيا وبحر ايجة.

أما أحداث 6 ـ 7 أيلول 1955، فقد وقعت اثر القاء قنبلة على مبنى القنصلية التركية في مدينة سيلانيك اليونانية، ومع ان الحكومة اليونانية أبدت اسفها لما حدث إلا أن التظاهرات الشعبية سرعان ما اندلعت في استانبول وازمير، وهي ترفع شعارات منددة باليونان وتطالب بضم قبرص الى تركيا، وقد هاجم المتظاهرين الدور والمحلات والكنائس اليونانية والارمينية، ولقد اتهمت المعارضة التركية حكومة مندريس بتدبير الحادث، مما دفع الحكومة الى اصدار قرارات تشريعية في حزيران 1956، منعت بموجبها اقامة التجمعات والتظاهرات دون اذن مسبق من الحكومة، كما منعت الصحف من نشر المقالات التي تنتقد الوضع الاقتصادي في البلاد، وبهدف تفويت الفرصة على المعارضة قررت حكومة مندريس تقديم موعد الانتخابات الى 27 تشرين الاول 1957، مما ساعد الحزب الديمقراطي على الفوز في الانتخابات، إذ حصل على 424 مقعداً من مقاعد المجلس الوطني الكبير البالغة 610 مقعداً، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على 178 مقعداً، وحصل حزبي الامة والحرية على 4 مقاعد لكل منهما، وفي 3 تشرين الثاني 1957 افتتح المجلس الوطني الكبير جلسته الاولى واعاد انتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية وقد كلف بدوره عدنان مندريس بتشكيل حكومة جديدة.

اتسمت فترة تولي الحزب الديمقراطي الحكم في البلاد 1950 ـ 1960 من الناحية الخارجية بالارتباط مع الغرب بسلسلة من الاحلاف منها الانضمام الى حلف شمال الأطلسي عام 1952، وحلف البلقان عام 1953، وحلف بغداد عام 1955، فضلاً عن الاشتراك مع الولايات المتحدة و 15 دولة اخرى في الحرب الكورية عام 1950، وعلى أثر وقوع ثورة 14 تموز 1958 في العراق وسقوط النظام الملكي المتحالف مع الغرب، وخشية حكومة مندريس من وقوع ثورة مماثلة في تركيا، قام عدنان مندريس بتشكيل (الجبهة الوطنية) في ايلول 1958، لتقف بوجه المعارضة التي قامت هي بدورها بتشكيل جبهة مضادة باسم (الجبهة الموحدة لقوى المعارضة)، تحت قيادة زعيم حزب الشعب الجمهوري عصمت اينونو.

وسرعان ما تفاقمت الازمه السياسية في البلاد في اعقاب لجوء الحكومة الى مزيد من الاجراءات القمعية بحق المعارضة، ففي 7 كانون الاول 1959 صدر حكم بالسجن لمدة 10 اشهر على زعيم الحزب الفلاحي القومي المعارض عثمان بلوكباش، كما طلب عدنان مندريس في نهاية شباط 1960 من المجلس الوطني الكبير رفع الحصانة عن عصمت اينونو وعشرة من نواب حزب الشعب المعارضين، ومنعت الحكومة حزب الشعب من اقامة الاجتماعات السياسية، في 2 نيسان 1960 وقعت حادثة مدينة قيصرية، حيث مُنع عصمت اينونو من دخول المدينه لحضور مؤتمر حزب الشعب الجمهوري، وبقي في مقصورته الخاصة في القطار لعدة ساعات الى ان اقتحم انصاره من العسكريين والمدنيين القطار واصطحبوه الى داخل المدينة، فقامت حكومة مندريس باعتقال الضباط الذين رفضوا تنفيذ اوامرها بمنع مروره، كما وقعت حوادث اخرى في نيسان 1960، عندما نزل عدد كبير من الطلاب في شوارع انقرة واستانبول وازمير للتنديد بسياسة الحكومة، فتدخلت الشرطة لفض المظاهرات مما ادى الى وقوع عدد من القتلى والجرحى من الطلاب، فأعلنت الحكومة الاحكام العرفية في المدن الثلاثة، كما اصدر المجلس الوطني الكبير قراراً بطرد عصمت اينونو من المجلس وتجميد نشاطه بتهمة تحريض الشعب على الثورة، وسرت شائعات بأن عددا من ضباط الجيش قد اوقفوا وضربوا من قبل الشرطة، فما كان من طلاب وضباط الكلية العسكرية الا أن قاموا في 21 مايس 1960 بتظاهرات امام القصر الجمهوري وانضم اليهم في الوقت نفسه عدد كبير من المدنيين.

ونتيجة لذلك بعث الجنرال العميد جمال كورسل قائد القوة البرية ورئيس جمعية الاتاتوركيين السرية التي تأسست عام 1954 رسالة الى وزير الدفاع في 3 مايس 1960، طالب فيها باستقالة جلال بايار وعدنان مندريس وتشكيل حكومة انقاذ وطني، الا ان الرسالة لم تجد آذانا صاغية لذلك غادر كورسل انقرة ولزم منزله في ازمير، وفي 22 مايس 1960 اجتمع عدد من الضباط المنتمين الى جمعية الاتاتوركيين وشكلوا لجنة عرفت بأسم لجنة (الوحدة الوطنية) واتفقوا على القيام بأنقلاب عسكري، وفي 27 مايس 1960 سيطر الانقلابيون على مقر الإذاعة في العاصمة انقرة، وأذاع جمال كورسل بنفسه بيان الانقلاب باسم لجنة الوحدة الوطنية وأعلن انتهاء حكم الحزب الديمقراطي.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثامنة:

- **الانقلاب العسكري لعام 1960:**

تتميز تركيا عن غيرها من الدول بخاصية هي استقلال المؤسسة العسكرية منذ عهد اتاتورك استقلالاً تاماً عن هيمنة المؤسسة السياسية، حيث يدار الجيش بحكم الدستور التركي من قبل مجلس الامن القومي، وهو مجلس يضم رئيس الاركان العامة للجيش وقادة القوات البرية والجوية والبحرية، وقائد الجندرمة، ورئيس جهاز المخابرات العسكرية، ورئيس جهاز المخابرات العامة، ولا يشكل رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء سوى عضوين اثنين من اصل عشرة اعضاء عسكريين، ولقد شهدت تركيا خلال الفترة 1960-1980 ثلاثة انقلابات عسكرية، كان من اسبابها لجوء الجيش الى كبح جماح الاحزاب السياسية، والتأكيد على مسؤوليته في الدفاع عن المبادئ الاتاتوركية، والحيلولة دون استمرار العنف في الصراع الحزبي وما يخلفه ذلك من مشاكل تؤدي الى الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد.

اخفق الحزب الديمقراطي في حل المشاكل الاقتصادية التي واجهتها تركيا، وتعرض الحزب للانتقاد الشديد بسبب اعتماده المتزايد على المساعدات الاقتصادية الغربية، وادت سياسته الاقتصادية المنحازة لقطاع الريف الى رفع اسعار المواد الغذائية، مما أثر بشكل سلبي على اصحاب الدخل المحدود لاسيما افراد الجيش، وادت حالة التضخم الاقتصادي الى عرقلة النمو الاقتصادي والاستثماري والى استنزاف ميزانية الدولة، لذلك لجأت الحكومة الى طبع اوراق نقدية بدون رصيد، مما ادى الى سقوط قيمتها في الداخل والخارج، وانعكس ذلك بشكل سلبي على قطاع التجارة، فضلاً عن ذلك فقد انتشرت ظاهرة الفساد والرشوة في مؤسسات الدولة، كما عم الفقر في البلاد وانتشر التعصب الديني والطائفي، وانقسم الشعب الى قوتين متصارعتين، وانتهكت الحقوق والحريات وعطلت

القوانين، وهجرت مؤسسات التربية والتعلم وانتشر الحكم الفردي الاستبدادي وسقطت هيبة الدولة، ونتيجة لكل ذلك قرر الجيش اخذ زمام المبادرة لحل مشاكل البلاد المستعصية وانهاء معاناة الشعب التركي.

كان وراء الانقلاب 38 ضابطاً يمثلون فروع الجيش المختلفة، فبالإضافة الى الجنرال كورسيل كان هناك الكولونيل ألب ارسلان توركيش المعروف بميوله اليمينية المتطرفة، وقد اسس هؤلاء لجنة باسم **(لجنة الوحدة الوطنية)** وقامت يوم 27 مايس 1960 بالسيطرة على دار الاذاعة ومركز البريد والبرق والهاتف ودائرة الاركان العامة للجيش والقصر الجمهوري، وتم اعتقال رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كور آلتان، كما جرى اعتقال جميع الوزراء ونحو 300 من نواب الحزب الديمقراطي وعدد من القادة العسكريين المعروفين بولائهم لعدنان مندريس.

وعد قائد الانقلاب جمال كورسيل بإعطاء ادارة الحكم الى المدنيين فور انتهاء الانتخابات المقررة في منتصف تشرين الاول 1961، واكد التزام بلاده بمبادئ الامم المتحدة وحقوق الانسان والاتفاقيات المبرمة مع جميع الدول والسلام بالداخل والخارج، كما اكد اخلاص تركيا لحلفائها في حلف شمال الاطلسي (الناتو) وحلف بغداد المركزي (السنتو)، وقامت لجنة الوحدة الوطنية بدورها بأطلاق سراح السجناء الذين اوقفوا في عهد الحزب الديمقراطي، وتم تشكيل لجنة من المختصين بالقانون الموالين لحزب الشعب الجمهوري لوضع دستور جديد للبلاد، وفي تموز 1960 قُدم قادة الحزب الديمقراطي للمحاكمة بتهمة محاولة النيل من استقلال البلاد والغاء الدستور واقامة نظام دكتاتوري، وجرت في آب 1960 احالة اكثر من 4000 آلاف ضابط على التقاعد، وفي عام 1961 اصدرت المحكمة عقوبة الاعدام على 15 شخص من قادة الحزب الديمقراطي بضمنهم جلال بايار وعدنان مندريس، وقد نفذ حكم الاعدام فيهم جميعاً باستثناء جلال بايار الذي استبدل حكمه من الاعدام الى السجن مدى الحياه، بسبب تقدمه في العمر وسوء حالته الصحية، ثم اطلق سراحه بعد بضع سنوات، ولقد اعلن رئيس حزب الشعب الجمهوري عصمت اينونو تأييده للانقلاب ودعا الشعب التركي الى تأييد العمل الذي قام به الجيش.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة التاسعة:

- **الحياة الحزبية في تركيا 1960- 1971**

ادرك قادة انقلاب 1960 ان حزب الشعب لا يمكن ان يضطلع وحده في مسألة اعادة البناء السياسي وفق مبادئ اتاتورك، لذلك أكدوا ان الصيغة الجديدة للحكم ستكون توسيعاً لقاعدة العمل الحزبي وذلك بهدف تخفيف حدة التناقضات بين الحزبين الرئيسيين: حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وبهذا فقد شهدت تركيا خلال فترة الستينات ضهور العديد من الاحزاب السياسية التي اصطفت بجانب الحزبين الرئيسيين بين اليمين المحافظ واليسار الراديكالي، وفي مقدمتها اربعة احزاب تأسست جميعها في شباط 1961 وهي: حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل، وحزب تركيا الجديدة الذي ظهر منافساً لحزب العدالة، وحزب العمال التركي بقيادة محمد علي قيدار وضم في عضويته عدداً من القادة الماركسيين والنقابيين، والحزب الفلاحي بقيادة ألب ارسلان توركيش.

واجهت لجنة الوحدة الوطنية مشكلات كثيرة كان من ابرزها ظهور الخلافات بين اعضائها، وقد بدأ الصراع بين جماعتين الاولى معتدلة بقيادة جمال كورسيل، اكدت على المؤسسات الديمقراطية وضرورة رجوع الحكم الى المدنيين بأسرع ما يمكن، والثانية متشددة بقيادة ألب ارسلان توركيش، دعت الى الاستمرار في ممارسة الحكم العسكري وعدم الرجوع الى الحكم البرلماني، ونتيجة لعدم تمتع الجماعة الثانية بالتأييد والشعبية فقد استطاع جمال كورسيل ابعاد توركيش ومساندیه الـ 13 ضابطاً في 14 كانون الاول 1960، وقد واجهت اللجنة بعد ذلك محاولتين انقلابيتين قادهما الكولونيل طلعت ادمير الاولى في شباط 1962 والثانية في مايس 1963، وقد فشلت المحاولتين واحيل القائمون بها الى المحاكمة العسكرية.

- **دستور عام 1961.**

سعت لجنة الوحدة الوطنية في اعقاب الانقلاب العسكري لعام 1960 الى تعزيز المبادئ الاتاتوركية من خلال صياغة دستور جديد للبلاد وتضمينه ما يحمي النظام السياسي، وقد اعدت الدستور لجنة اساتذة القانون والمحامين الاتراك بإشراف الدكتور صادق عمر رئيس جامعة استانبول، وفي 9 تموز 1961 تم اجراء الاستفتاء على مسودة الدستور حيث صادق الشعب عليه، ولقد اكد الدستور الجديد على اهمية تقوية السلطة التنفيذية مع مراعاة الجوانب القانونية وحقوق الافراد، بما في ذلك حق الاضراب وعقد الاجتماعات وتأسيس الاحزاب وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات.

ويختلف دستور 1961 عن دستور 1942 في أوجه عدة منها: ان الحريات الفردية توسعت والتدخلات التشريعية تحددت، وان الدستور الجديد اكد على الحقوق الاقتصادية كالإصلاح الزراعي وعلى الحقوق الاجتماعية كالرعاية الاجتماعية، وبموجب دستور 1961 تأسست محكمة دستورية لها صلاحيات إعادة النظر في القوانين والمراسيم التي لها قوة القانون والانظمة القائمة للهيئة التشريعية، ويستند الدستور الجديد على مبادئ اربعة فقط هي القومية والديمقراطية والعلمانية والاجتماعية، في حين دستور 1924 كان يستند على ستة مبادئ وضعها مصطفى اتاتورك هي الجمهورية والملية والشعبية والعلمانية والدولية والانقلابية.

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني الكبير فقد اصبح في دستور 1961 يتألف من مجلسين هما مجلس النواب ويتألف من 450 عضواً، ومجلس الشيوخ ويتألف من 150 عضواً منتخباً و15 عضواً يعينهم رئيس الجمهورية، فضلاً عن اعضاء لجنة الوحدة الوطنية الذين اصبحوا شيوخاً مدى الحياه، ولقد حدد الدستور الجديد وظائف المجلس الوطني الكبير في السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني لأعضاء الحكومة، ومنح الثقة للحكومة او حجبها، وفي اقتراح القوانين والاشراف على اموال الدولة.

وهناك عدة مآخذ على دستور 1961 ابرزها: ان الدستور اشترط على الاحزاب السياسية ان تتبنى الفلسفة الاتاتوركية، ومنع موظفي الدولة من الانضمام الى الاحزاب، واهمل وجود الاقليات القومية في البلاد شأنه في ذلك شأن دستور 1924، كما ابقى على العديد من القوانين التي صدرت في عهد اتاتورك والتي تتناقض مع الحكم الديمقراطي.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة العاشرة:

- **انتخابات تشرين الاول 1961.**

جرت الانتخابات النيابية في تشرين الاول 1961، وحصل حزب الشعب الجمهوري على 36.7 % من الاصوات وحزب العدالة على 34.7 % وحزب تركيا الجديدة على 13.7 % والحزب الوطني الفلاحي على 13.9 %، ونظراً لان الاحزاب الثلاثة الاخيرة هي وريثة الحزب الديمقراطي فأن هذه النتائج عدت نصراً لعدنان مندريس بعد وفاته، انتخب جمال كورسيل رئيساً للجمهورية في 26 تشرين الاول 1961 لمدة سبع سنوات بأغلبية ثلثي اعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وبدوره طلب رئيس الجمهورية جمال كورسيل من عصمت اينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري تشكيل الحكومة في 10 تشرين الاول 1961، ولما كان النظام الانتخابي الجديد يقوم على التمثيل النسبي فأن أياً من الاحزاب لم يحصل على الاغلبية الساحقة التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، لذلك اضطر عصمت اينونو الى تشكيل حكومة ائتلافية برئاسته مع حزب العدالة.

تفاقمت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً في بداية عام 1962، الامر الذي ادى الى قيام المحاولة الانقلابية الفاشلة بقيادة الكولونيل طلعت ايدمير، والتي ترتب عليها آثار سياسية مهمة ابرزها: تقوية مركز عصمت اينونو من جهة، وزيادة نفوذ حزب العدالة من جهة اخرى، وفي 23 كانون الاول 1963 طلب رئيس الجمهورية من عصمت اينونو تشكيل حكومة اقلية، وبالفعل شكل اينونو حكومة جديدة اقتصرت على اعضاء من حزب الشعب الجمهوري وبعض المستقلين، بيد ان هذه الحكومة لم تستمر طويلاً، ففي 20 شباط 1965 شكل سعاد خيري اورغوبلو حكومة جديدة برئاسته، وكانت هذه الحكومة ائتلافية تضم اعضاء من حزب العدالة وحزب تركيا الجديدة واحزاب اخرى صغيرة، وحين جرت انتخابات 10 تشرين الاول 1965 حصل حزب العدالة المدعوم بأصوات الجماعات الدينية

على الاغلبية الساحقة، إذ حصل على 54 % من الاصوات، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على 29.7 % والحزب الوطني الفلاحي على 2.2 % وحزب العمال التركي على 3 %، ولأول مرة في تاريخ تركيا دخل الاشتراكيون الى المجلس الوطني الكبير تحت راية حزب العمال التركي، وقد شكل حزب العدالة حكومة بمفرده برئاسة زعيمه سليمان ديميريل في 11 تشرين الثاني 1965، وفي 28 آذار 1966 انتخب الجنرال جودت صوناي رئيساً للجمهورية خلفاً لجمال كورسيل.

وعندما جرت الانتخابات البرلمانية في 12 تشرين الاول 1969 فاز حزب العدالة مجدداً باغلبية الاصوات، فقد حصل على 46.6 % من الاصوات، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على 27.4 % وحزب الثقة الجمهوري على 6.6 % وحزب الاتحاد التركي على 2.8 % وحزب العمال التركي على 2.7 % وحزب الحركة القومي على 3 %، وبعد هذه الانتخابات وتحديداً منذ شباط 1970 حدث انشقاق كبير في صفوف حزب العدالة، أثر ترك عددا من خصوم سليمان ديميريل ومن انصار جلال بايار والديمقراطيين القدامى للحزب، فضلاً عن الاتهامات بالاختلاس التي وجهت ضد اسرة ديميريل، وفي 18 كانون الاول 1970 اسس خصوم ديميريل حزباً جديداً بتأييد من جلال بايار اطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي.

- **حزب الحركة القومي.**

ترجع جذور هذا الحزب الى عام 1948، وكان يسمى حزب الامة، ثم اصبح يسمى بالحزب الوطني الفلاحي عام 1954، وفي آب 1965 استأثر ألب ارسلان توركيش بقيادة الحزب الوطني الفلاحي واصبح زعيماً لأقصى اليمين المتطرف، لذلك غادرت صفوفه مجموعة كبيرة من قادته القدامى، وفي انتخابات تشرين الاول 1965 حصل الحزب على 2.2 % من الاصوات، وبدأ الحزب يسلك طريق تحشيد الجماهير للتظاهر والاضراب، واستطاع الحزب ان يتغلغل داخل الجيش والشرطة، واعلن توركيش عن تأسيس معسكرات تدريب للشباب المنتمين لحزبه، كما قام الحزب بشن

سلسلة من الاعتداءات المسلحة ضد خصومه السياسيين بهدف ارهابهم والتي كان ينفذها فدائيو الحزب الذين اطلقوا على انفسهم تسمية **(الذئاب الرمادية)**، وفي شباط 1969 غير الحزب الوطني الفلاحي اسمه واصبح يعرف باسم حزب الحركة القومي واطلق توركيش على نفسه اسم **(المرشد الاعلى)**، واصدر الحزب جريدة في استانبول باسم الحركة القومية.

شرح توركيش نظرية حزب الحركة القومي عن طريق سلسلة من الكتب الصغيرة التي اصدرها وسميت **بالأنوار التسعة**، ويقصد بها السياسة العامة للحزب، والتي تنص على تسعة مبادئ هي: القومية والمثالية والاخلاقية والعقلانية الاجتماعية والاتجاه العلمي ومساندة الحرية والتقدم الريفي والتنمية الشعبية والتصنيع والتكنولوجيا، كما اكد على ضرورة تقوية العلاقات مع الشعوب التي هي من اصل تركي والذين يعيشون خارج تركيا، وعموما قام الحزب بدور كبير في زعزعة الاستقرار السياسي في تركيا اثناء المدة من 1978- 1980، وكان لمفاهيم الشوفينية البعيدة عن القومية والانسانية، اثر كبير في اخفاق الحزب في الحياة السياسية التركية فيما بعد.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الحادية عشر:

- **الانقلاب العسكري لعام 1971:**

واجهت حكومة سليمان ديميريل الكثير من المشاكل والاضطرابات منذ مطلع عام 1968، إذ انتشرت الفوضى وحدث التصادم بين العناصر المتطرفة اليمينية واليسارية، وكثرت حوادث الاغتيال السياسي وتفجير بعض المنشآت والمؤسسات الحكومية والنفطية، وشهدت الفترة 1970 – 1971 حالة من عدم الاستقرار وانتشار حوادث العنف بين طلاب الجامعات وداخل الاتحادات المهنية، وتعالت اصوات دعاة الانفصال بين اكراد تركيا، وفي ظل تلك الظروف الصعبة بعث رئيس الاركان العامة وقادة القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية مذكرة الى رئيس الجمهورية جودت صوناي في 12 آذار 1971، تطالب بتشكيل حكومة قوية قادرة على محاربة الفوضى والتضخم النقدي واجراء اصلاحات اجتماعية، مما اضطر سليمان ديميريل الى تقديم استقالته في اليوم نفسه الى رئيس الجمهورية.

فتح هذا الانقلاب المجال لسلسلة من الائتلافات الوطنية غير الحزبية شكُلت خلالها ثلاثة حكومات قادة البلاد حتى انتخابات عام 1973، وبخصوص رئاسة الجمهورية فقد اختير الادميرال المتقاعد فخري كوروتورك ليحل محل جودت صوناي في تشرين الاول 1973، بعد ان بقيت البلاد بدون رئيس مدة ثلاثة سنوات، وفي 14 تشرين الاول 1973 جرت الانتخابات البرلمانية لكنها لم تسفر عن فوز اي حزب بالأغلبية الساحقة، إذ حصل حزب الشعب على 33.3 % من الاصوات، وحصل حزب العدالة على 29.8 % والحزب الديمقراطي على 11.9 % وحزب الخلاص الوطني على 11.8 % وحزب الثقة الجمهوري على 5.3 % وحزب الحرية القومي على 3 %، وفي بداية عام 1974 قام ائتلاف وطني بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني، فاصبح بولند اجويد

زعيم حزب الشعب الجمهوري رئيساً للوزراء ونجم الدين اربكان زعيم حزب الخلاص الوطني نائباً له في 23 كانون الثاني 1974.

لم تستمر حكومة بولند اجويد طويلاً فبعد ستة اشهر فقط من تشكيلها اي في 19 ايلول 1974 استقالت حكومته، وذلك لنشوب خلافات بين اعضائها حول السياستين الداخلية والخارجية، وبعد فترة حكمت خلالها حكومات غير حزبية اصبح سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة قادراً على تشكيل ائتلاف جديد بين حزب العدالة واحزاب الاقلية المحافظة، ومنها حزب الحركة القومي والخلاص الوطني والثقة الجمهوري واطلق على هذا الائتلاف اسم حكومة الجبهة الوطنية الاولى، وبذلك شكل سليمان ديميريل حكومته الائتلافية في 31 آذار 1975، وتمكن من ضبط وتوجيه احزاب الائتلاف بفضل التوافق الايديولوجي فيما بينها لاسيما في موقفها المضاد للاتجاهات اليسارية، كما ان الائتلاف حضي بدعم ورضا معظم النخب السياسية في تركيا.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثانية عشر:

- **حزب الخلاص الوطني وغزو قبرص 1974:**

اسس الدكتور نجم الدين اربكان المعروف باتجاهه الاسلامي حزب جديد اطلق عليه اسم حزب الخلاص الوطني في كانون الثاني 1970، وتعد جريدة **(مللي كازيت)** ناطقة بلسان الحزب بصورة غير رسمية، وقد نصب حزب الخلاص الوطني العداء لحزب العدالة منذ بداية تأسيسه على الرغم من تحالفهما في بعض الاحيان للوقوف بوجه القوى اليسارية، ويرجع ذلك العداء لأسباب شخصية اكثر منها فكرية، وفي آذار 1974 كان لحزب الخلاص اثر كبير في قرار تركيا بغزو قبرص واحتلال النصف الشمالي منها، ردا على محاولة الانقلاب التي قام بها انصار ضم الجزيرة الى اليونان بقيادة الكولونيل كوركيش، وترتكز منطلقات حزب الخلاص على نظرية مفادها: ان البلاد كانت تتعرض لمؤامرة (امبريالية- صهيونية- شيوعية) تستهدف الوقوف ضد فكرة اقامة الدولة الدينية وكان الحزب يعارض ارتباط تركيا بالولايات المتحدة الامريكية.

بدأت شعبية حزب الخلاص الوطني تتضاءل شيئاً فشيئاً، فبين عامي 1974 و 1977 اخذت الفرص تتضاءل امام حزب الخلاص حيث نقصت مقاعده في المجلس الوطني الكبير لتصبح 24 بعد ان كانت 48 مقعداً، وفي الوقت الذي بدأ فيه نفوذ زعيم الحزب نجم الدين اربكان بالضعف ازداد نفوذ نائبه ومنافسه على زعامة الحزب توركوت اوزال، وخلال الانتخابات التي جرت يوم 5 حزيران 1977 حصل حزب الشعب الجمهوري على 44% من الاصوات وحزب العدالة على 41% وحزب الخلاص الوطني على 8% وحزب الحركة القومي على 6%، ونتيجة التفوق النسبي لحزب الشعب في الانتخابات فقد شكل زعيم الحزب بولند اجويد حكومة أقلية، بيد ان الاحزاب اليمينية ممثلة بالجبهة الوطنية وقفت ضدها ولم تنجح في الحصول على ثقة المجلس الوطني مما ادى الى

سقوطها، فقام سليمان ديميريل بتشكيل حكومة ائتلافية بزعامة حزب العدالة ومشاركة حزبي الخلاص الوطني والحركة القومي في 21 تموز 1977، استمرت حتى 5 كانون الثاني 1978، عندما شكل حزب الشعب بزعامة بولند اجويد حكومة جديدة في اليوم التالي، اشترك فيها المنشقون من حزب العدالة ومن تبقى من حزب الثقة الجمهوري والحزب الديمقراطي.

حدثت بين عامي 1978- 1979 موجة عنف سياسي في تركيا لم يسبق لها مثيل، فقد قتل خلال هذه المدة نحو 5241 شخصاً وجرح 14152 شخصاً، وهو عدد يقارب ضحايا حرب الاستقلال من الاتراك، فأعلنت حكومة اجويد حالة الطوارئ وحظرت الاحتفالات بعيد العمال والقت القبض على قادة اتحاد العمال التقدمي، وفي الانتخابات الجزئية التي حدثت في تشرين الاول 1979 هُزم حزب الشعب فسقطت حكومة اجويد، وتشكلت حكومة اقلية برئاسة سليمان ديميريل في 12 تشرين الثاني 1979 بتأييد من الحزب الديمقراطي وحزب الحركة القومي، وفي الوقت نفسه بدأت محاولة تحالف بين الجناح اليساري من حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني ضد تدابير تقييد الحريات التي اقدمت عليها حكومة ديميريل خاصة بعد تنامي حوادث العنف السياسي وبلوغها نسبة غير عادية، فبحلول عام 1980 ازهقت ارواح بلغ عددها 183 حالة في كل شهر نتيجة الصراع بين الاحزاب السياسية.

وجه الجنرال كنعان افرين رئيس الاركان العامة في كانون الثاني 1980 انذاراً الى رئيس الجمهورية طلب فيه ان تبحث الاحزاب التي تستلهم الافكار الاتاتوركية والقومية عن اجراءات جماعية ضمن الاطار البرلماني ضد الفوضى والارهاب والنزعات الانفصالية، كما صرح بان تركيا غير قادرة على تحمل الذين يسيئون استخدام الحريات الواسعة التي يمنحها الدستور، ولدى عودته من اجتماعات حلف شمال الاطلسي في 13 مايس 1980 أصر كنعان افرين على ضرورة توصل البرلمانيين الى اتفاق لانتخاب رئيس جديد للبلاد، وفي ظل تلك الظروف قاد حزب الخلاص الوطني في مطلع ايلول 1980 تظاهرات كبيرة في مدينة قونية هتفت تركيا اسلامية ودعت الى ضرورة التصدي

للشيوعية والعلمانية، مما اثار حفيظة قادة الجيش الذين عدوا ذلك تحدياً مباشراً للمفاهيم الاتاتوركية، لذلك قرر الجيش التدخل لاسيما بعد ان تفاقمت الامور وفقدت الحكومة السيطرة على الوضع.

- **الانقلاب العسكري لعام 1980:**

حدث الانقلاب العسكري الذي قاده رئيس الاركان العامة الجنرال كنعان افرين فجر يوم الجمعة 12 ايلول 1980، فتم اقالة حكومة سليمان ديميريل وحل مجلسي النواب والشيوخ، واوقف العمل بالدستور، كما تم حل الاحزاب وجميع المنظمات والهيئات باستثناء اتحاد عمال تركيا، وشن الانقلابيون حملة اعتقالات واسعة، واعلن عن تشكيل قيادة خماسية يمثلها الجنرال كنعان افرين واربعة من قادة الجيش وهم: الجنرال نور الدين أرسين قائد القوات البرية والجنرال تحسين شاهين كايا قائد القوات الجوية، والجنرال نجاة توم‌ير قائد القوات البحرية والجنرال ساوات سيلاسون قائد الشرطة.

وفي تشرين الاول 1980 تشكلت حكومة جديدة برئاسة الجنرال المتقاعد بولند اولصو ليشترك فيها بعض اعضاء حكومتي الانقلابين العسكريين لعامي 1960 و 1971، وقد تولى حقائب الدفاع والداخلية والتربية عسكريون متقاعدون، واحتل التكنوقراطيون واساتذة الجامعات بعض الوزارات واصبح توركورت اوزال الذي وصف بانه العبقرية الاقتصادية التي تحظى باحترام دولي نائباً لرئيس الوزراء ومسؤولاً عن الشؤون الاقتصادية.

قامت الحكومة الجديدة باعتقال زعماء حزب العدالة والشعب الجمهوري والخلاص الوطني والحركة القومي، وعين مجلس الامن القومي لجنة استشارية برئاسة سعدي ايرماك في 23 تشرين الاول 1981، للعمل على اعادة الحياة الديمقراطية الى البلاد والمشاركة في صياغة دستور جديد للبلاد يحل محل دستور 1961، الذي عده الانقلابيون مصدراً للمشكلات السياسية الحديثة التي كانت تعاني منها تركيا في ذلك الوقت.

وفي آب 1982 طرح مشروع دستور ينص على تركيز السلطة في ايدي رئيس الجمهورية بشكل لم يسبق له مثيل، لذلك اثار الدستور المقترح عدداً من التساؤلات والاعتراضات في الاوساط السياسية والصحفية التركية، التي اشارت الى انه سيدفع تركيا الى نظام اقرب الى الدكتاتورية منه الى الديمقراطية، وفي 7 تشرين الاول 1982 جرى استفتاء شعبي على مسودة الدستور المقترح، وانتخب الجنرال كنعان ايفرن رئيساً للجمهورية، وفي 28 آذار 1983 شرعت اللجنة الاستشارية بسن قانون جديد للانتخابات.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثالثة عشر:

- **قانون الاحزاب الجديد لسنة 1983 والحياة السياسية في تركيا حتى 1991**

قام قادة الانقلاب العسكري لسنة 1980، بحل جميع الاحزاب السياسية القديمة التي كانت تعمل في تركيا قبل 12 ايلول 1980، وبعد فترة من الحظر استمرت مدة ثلاث سنوات، اصدر قادة الانقلاب قانون الاحزاب السياسية الجديد لسنة 1983 .

قانون الاحزاب الجديد لسنة 1983:

لقد اشترط قادة الجيش على الاحزاب بموجب القانون الجديد للعودة الى الحياة السياسية الحزبية، ان تتخذ هذه الاحزاب اسماء جديدة وزعامات جديدة غير تلك التي تداولت المناصب السياسية في العهد السابق، وقضت الشروط بإيقاف الذين اتهموا بالتحلل والفساد وصدرت بحقهم في 29 نيسان 1983 عدداً من الاحكام، تقضي بإيقافهم عن العمل السياسي لفترات تراوحت بين (5) و (10) سنوات، وبلغ عددهم (723) شخصاً موزعين على الاحزاب السياسية القديمة، وبعض الجمعيات والمنظمات المرتبطة بهذا الحزب، وكان الشرط الثاني يستلزم ابلاغ وزير الداخلية خطياً بمضمون الرغبة في تأسيس الحزب، وتقديم برنامج الحزب ابتداءً من 16 ايار 1983، من قبل مؤسسي الحزب الذين يجب ان لا يقل عددهم عن ثلاثين شخصاً هذا من ناحية، اما من الناحية اخرى فأنه لكي يستطيع الحزب المشاركة في الانتخابات العامة التي كان من المقرر عقدها في تشرين الثاني في تلك السنة، كان لابد من تأسيس فروع له في (34) ولاية من ولايات تركيا البالغ عددها (67) ولاية.

وفي 5 تشرين الاول 1983 صادق مجلس الامن القومي على مشروع قانون جديد يتعلق بالجمعيات، يقضي بمنع طلبة المدارس الاعدادية والثانوية والمعلمين والمدرسين ومدراء المدارس ومنتسبي الدوائر القضائية والمدنيين وموظفي الاجهزة الامنية والمحكومين بجرائم سياسية و فكرية، من تأسيس الجمعيات او الانتماء اليها، ومنذ اليوم الاول لإعلان قانون الاحزاب السياسية الجديد نشطت العديد من الشخصيات و الجماعات السياسية، وتسارعت عملية تأسيس الاحزاب السياسية، وقد تقدم بطلب تشكيل الاحزاب ما يقارب من (15) حزباً خلال الفترة من 16 ايار 1983 وحتى بدء الانتخابات في 6 تشرين الثاني 1983، الا ان الاحزاب التي تم عدها احزاباً مستوفية للشروط التي وضعها القانون

الجديد للأحزاب، لم تزد عن ثلاثة احزاب وهي التي اشتركت في انتخابات تشرين الثاني، وهذه الاحزاب هي: حزب الوطن الام، والحزب الشعبي، وحزب الديمقراطية الوطني.

- **حزب الوطن الام:**

اسسه في انقرة توركوت اوزال في 20 ايار 1983 بحضور (25) عضوا يحتلون مناصب مهمة في الدولة، وعدد من السياسيين المعروفين بانضمامهم الى احزاب سياسية يمنية عرفت بدورها قبل الانقلاب العسكري لسنة 1980، ويمثل حزب الوطن الام اليمين الديمقراطي، وقد اتخذ شعار (النحلة الشغولة) وهي تحوم حول خارطة تركيا التي رسمت بشكل خلية نحل، وكان الحزب يستهدف ان يحتل مكان حزب العدالة الذي يتزعمه سليمان ديميريل، وفي انتخابات 6 تشرين الثاني 1983 نال الحزب ما مجموعة (211) مقعداً او ما نسبة (53%) من مقاعد المجلس الوطني الكبير مما اهله لان يكون في موقع الاغلبية، ويقوم بتشكيل الحكومة برئاسة توركوت اوزال زعيم الحزب بمفرده، وذلك في 7 كانون الاول 1983، ويعد حزب الوطن الام الحزب الوحيد منذ الدخول في تجربة الاحزاب الذي استطاع تشكيل الحكومة دون اللجوء الى الدخول في تجربة الاحزاب، الذي استطاع تشكيل الحكومة دون اللجوء الى الدخول في ائتلاف مع الاحزاب الاخرى، ويبدو ان لشخصية مؤسسة، ولغياب حزب رئيس يميني بديل يعمل كرباط لأولئك الذين اجتمعوا حول اوزال، ولسعيه الى عدم الدخول في صراعات حزبية مكشوفة ضمن السياقات التقليدية السابقة، قد يكون سبباً في حصول الحزب على اغلبية برلمانية، فضلا عن ان الحزب لم يعط القضية الايديولوجية بشكل عام وبالأسلوب العملي، ومع هذا في الحزب ثلاث تيارات اساسية هي: المحافظ والليبرالي والقومي، لذلك تعرض الى انشقاقات عديدة، إلا ان الليبراليين كانوا آنذاك لا يزالون ممسكين بالسلطة داخل الحزب.

- **الحزب الشعبي:**

ولهذا الحزب ارتباط وثيق بالقادة الذين قاموا بانقلاب 1980 . ويقدم الحزب نفسه بوصفه تنظيماً ليسار الوسط . وقد تأسس في 19 ايار 1983 بزعامة نجدت كالب . ثم انتقلت زعامته منذ بداية تموز 1985 الى (ايدن كوفن كوركان) بعد فوز كوركان في المؤتمر الحزبي الذي انعقد آنذاك، وقد حصل الحزب الشعبي في انتخابات تشرين الثاني 1983 على (29, 20%) من الاصوات، وهي نسبة كبيرة نوعا ما مقابل الاصوات التي حصل عليها حزب الوطن الام، اما عدد المقاعد التي احتلها في المجلس الوطني فبلغت (117) مقعداً، وبذلك يعد ثاني اكبر قوة تصويتية فيه، وفي 3 تشرين الثاني 1985 اندمج هذا الحزب مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي وذلك باسم الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي.

- **حزب الديمقراطية الوطني:**

تأسس حزب الديمقراطية الوطني في 16 ايار 1983 بزعامة الجنرال المتقاعد توركوت صونالب وكان يمينياً مؤيداً للسلطة العسكرية، ويستمد الحزب سياسته من روح وفلسفة حركة 12 ايلول الانقلابية، ولم يكن يؤمن بالأيديولوجية الطبقية، ويرمي الى حصول تركيا على العضوية الكاملة في السوق الاوربية المشتركة، وفي انتخابات تشرين الثاني 1983 حصل على (71) مقعداً من مقاعد المجلس الوطني الكبير او ما يعادل نسبة (17،8%) من الاصوات، وفي 16 ايار 1986 اعلن في تركيا عن حل هذا الحزب.

جرت الانتخابات الفرعية في اذار 1984 واشتركت فيها ثلاث احزاب سياسية جديدة، كان مجلس الامن القومي قد قرر في 24 اب 1983 استبعادها من انتخابات تشرين الثاني 1983، وهذه الاحزاب هي: الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي، وحزب الطريق الصحيح، وحزب الرفاه .

- **الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي:**

اسسه اردال اينونو ابن عصمت اينونو رفيق اتاتورك في السلاح وخليفته على رأس الدولة والحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، وقد نجح اردال اينونو في استقطاب عناصر اليسار وفي مقدمتهم مجموعة من الاساتذة الجامعين، خاصة وان اردال نفسه كان استاذ جامعي مشهور، وقد حصل الحزب في انتخابات اذار 1984 على (23,40%) من الاصوات، اما في انتخابات 1986 الفرعية فقد حصل على (22,7%) من الاصوات، كما كسب اردال اينونو مقعده الانتخابي في ازمير، ويذكر البعض انه حتى اواخر ايلول 1986 لم يعكر صفو سيطرة حزب الوطن الام الا المعارضة اليسارية الاشتراكية الديمقراطية التي انتقل ثقلها السياسي من اجويد الى اردال اينونو، ان منهج الحزب لا يتعارض مع سياسة التحرر الجديدة لاوزال، كما انه ادار ظهره لسياسة (الاتجاه الى الدولة) التي كان يتبناها اجويد، ذلك ان الحزب اقر بأنه (يحفز النمو الاقتصادي)، ويذكر انه ينوي تغيير الدستور وتحرير الجامعات من القيادة العسكرية ويعيد الحق في الاضراب، وما يزال آنذاك الحزب الاشتراكي الديمقراطي قوة يحسب حسابها، إذ كان يضم اكثر من ربع مليون عضو مؤيد ضمن الحركة العمالية التركية وحدها.

- **حزب الطريق الصحيح:**

تأسس الحزب في 23 حزيران 1983، وكان بزعامة حسام الدين جندوروك، ويسعى الحزب الى استعادة التراث السياسي والانتخابي لحزب العدالة بزعامة ديميريل، ويعد الحزب من احزاب يمين الوسط، وقد حصل في انتخابات اذار 1984 الفرعية على

(13,35%) من الاصوات، وفي الانتخابات الفرعية التي جرت في ايلول 1986 نال الحزب (23,5%) من اصوات المقترعين، وهناك من يذهب الى ان حزب السراط المستقيم ما هو الا نسخة منقحة لحزب العدالة وان جندروك ليس الا الظل المؤقت لديميريل.

- **حزب الرفاه :**

تأسس حزب الرفاه في 19 تموز 1983 بزعامة احمد تكدال، وهو حزب ذو اتجاه اسلامي معتدل، ويمكن وصفه بأنه الوريث الشرعي لحزب الخلاص الوطني اليميني المنحل الذي كان يتزعمه اربكان، وقد حصل الحزب في انتخابات اذار 1984 الفرعية على (4,76%) من الاصوات، والمعروف ان حزب الرفاه يعد حزباً شديد الانضباط والنشاط، فضلا عن انه لا يضم اية امرأة بين مندوبيه، ويتولى اوغوس خان اصيل تورك منذ مطلع 1991 منصب الامين العام للحزب، ويتولى نجم الدين اربكان زعامة الحزب في ذلك الوقت (أي في اواخر 1991)، ودخل الحزب انتخابات 20 تشرين الاول 1991 وحصل على (62) مقعداً من اصل (450) مقعداً.

وثمة تنظيمات دينية عملت في تركيا آنذاك، فقد اشار المعلقون في 8 تشرين الاول 1985 الى ان اعتقال مجموعة من اعضاء ما يسمى بـ (حزب التحرير الاسلامي) أضفى بعداً جديداً على المناظرة الدائرة حول الخطر الذي شكله تنامي الظاهرة الدينية – السياسية بالنسبة الى مستقبل الدولة العلمانية التي اسسها اتاتورك سنة 1923، ومن الامور الملفتة للنظر والمخالفة للعلمانية التركية، ان السلطة بدأت تدخل التعليم الديني في المدارس، كما انها سمحت بإقامة الصلاة في متحف ايا صوفيا الذي كان مسجداً وحوله اتاتورك الى متحف، وبتلاوة القران الكريم في متحف توب كابي طوال شهر رمضان المبارك.

ومع زيادة عدد الاحزاب فإن جماعات كثيرة ستظل ممنوعة من ممارسة اي نشاط سياسي في تركيا وهي: اساتذة الجامعات الموظفون العموميون والطلبة الى جانب (242) من رجال السياسة السابقين بما فيهم : سليمان ديميريل وبولند جويد، الممنوعين من الانضمام الى اي حزب حتى 6 تشرين الثاني 1992، فضلا عن (481) سياسيا سابقا منعوا من النشاط السياسي حتى تشرين الثاني 1987 .

اعلن الجنرال كنعان افرين بأن هدف حياته هو: اعادة تركيا الى حظيرة الديمقراطية المستقرة، بحيث تصل الى عام 1990 دون حاجة الى عملية انقاذ اخرى من جانب الجيش، كما حدث في سنوات 1960، 1971، 1980، ومنذ تشرين الثاني 1985 ظهر حزب جديد باسم الحزب اليساري الديمقراطي اسسه اسماعيل ايدين اوغلو الذي كان محافظاً للبنك

المركزي في ظل حكم اجويد، ومن قادة الحزب زوجة بولندا جويد والسيدة شريهان، ويعد بولند اجويد الزعيم الحقيقي لهذا الحزب، وقد حصل الحزب على (8,7%) من اصوات المقترعين في الانتخابات الفرعية التي جرت في ايلول 1986، وهي اقل من النسبة المطلوبة (10%) للتمثيل في مجلس النواب، وقد اتخذ الحزب الجديد شعاراً له حمامة بيضاء في حالة طيران، ويعتمد خطة النظري على ميراث حزب الشعب الجمهوري ويظم عددا من العناصر الشابة و المثقفة.

واكد بولند اجويد عندما كان ممنوعاً عن العمل السياسي في 18 ايار 1986 امام حشد ضم قرابة السبعة الاف شخص، ان النظام الجديد اكثر ديكتاتورية من النظام السابق في نهاية الامبراطورية العثمانية، ونندد اجويد حسب زعمه بتواطؤ الفاشيين والليبراليين والمتشددين والرأسماليين داخل حزب الوطن الام الحاكم.

تقرر اجراء انتخابات الرئاسة في تركيا سنة 1989، وهدد الجنرال كنعان افرين اذا ما استعاد الزعماء السابقون حقوقهم السياسية بالانسحاب، ولكن كان يتعين لرفع هذا الحظر المنصوص عليه في دستور 1982 اصدار قانون يجري التصويت عليه بأغلبية الثلاث ارباع في البرلمان، ويمكن للرئيس افرين الذي عارض دائما مثل هذا الاصلاح الدستوري ان يطلب بعد ذلك تنظيم استفتاء عام حول هذه المسألة.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الرابعة عشر:

- **تركيا في عهد رئاسة توركوت اوزال:**

ادركت الحكومة التركية بزعامة اوزال ان للضهور العلني والقومي لزعيمي المعارضة: ديميريل و أجويد اثرا كبيراً في دعم سياستها المعلنة والموجهة اساساً لحلفائها الغربيين حول العودة التدريجية للديمقراطية في تركيا، وفي 6 ايلول 1987 سمح لبولند اجويد وسليمان ديميريل بالعودة الى العمل السياسي، وكانت حصيلة انتخابات 1983، 1984، 1986 منسجمة مع توجهات افرين، فقد حصل ورثة وانصار حزب العدالة الممثل الرئيس لليمين (حزب الوطن الام ، حزب الطريق الصحيح)على (53%) في انتخابات 1983 و (13,35%) في انتخابات 1984 و (23,5%) في انتخابات 1986، اما الاحزاب التي تعد على وجه العموم ورثة حزب الشعب الجمهوري وهي الحزب الشعبي والحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب اليساري الديمقراطي، فأنها لم تحصل في انتخابات 1983 الا على (30%) من الاصوات، وفي انتخابات 1984 حصلت على (23,40%) من الاصوات وعلى (22,7%) من الاصوات في انتخابات 1986، وهذا يعني ان حصة اليمين بأقطابه و مناصريه خلال فترة الثمانينات من الاصوات القانونية الكلية كانت اكثر من حصة اليسار بأقطابه و انصاره، وثمة ملاحظة اخرى وهي ان الاتجاهات في الاحزاب التي تناصر تدخل العسكريين في الحياة السياسية التركية، قد بدأت مواقعها بالانحسار التدريجي.

اما بالنسبة للتيار الديني فأن الاتجاه العلماني للسياسات التركية، استطاع ان يمتص نزعة الدولة الدينية التي تبناها هذا التيار، ويمكن ملاحظة انحسار دور هذه الاحزاب في الحياة السياسية من خلال مقارنة نسب الاصوات التي حصلت عليها في الانتخابات النيابية، فقد حصل حزب الخلاص الوطني المعروف باتجاهه الاسلامي على (11,9%) في انتخابات 1973، بينما لم يحصل حزب الرفاه الذي يعد الوريث السياسي لحزب الخلاص الوطني في انتخابات 1984 إلا على (4,76%) من الاصوات.

ومن ذلك نستنتج أن التدخل العسكري الاول في سنة 1960 والثاني سنة 1971 و الثالث سنة 1980 هي تدخلات بلا قوة، قصد بها في الدرجة الاساسية منع الاستقطاب في السياسة التركية، ومنع التنافس والحزازات بين القوى السياسية، بحيث ان الحزازات التي

قامت بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الخمسينات، والتي استمرت في الستينات والسبعينات عندما حل حزب العدالة محل الحزب الديمقراطي، كانت قد استمرت الى حد ما في الثمانينات بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الطريق الصحيح، ومن هنا يمكن القول ان العسكريين من خلال الانقلابات العسكرية التي قاموا بها، كانوا يقصدون ان يعملوا بوصفهم عناصر كابحة للأحزاب السياسية المتنافسة، ولتحقيق الاستقرار في النظام السياسي الحزبي الاشتراكي اكثر من رغبتهم في الاسهام في تغيير بنية النظام ذاته.

لقد تم في اعقاب الانقلاب العسكري لسنة 1980، اجراء بعض التغييرات الدستورية فيما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية، اذ منح منصب الرئيس صلاحيات استثنائية واصبح منصب الرئاسة يمثل قمة السلطة في تركيا، لهذا بدأت جميع القيادات السياسية والحزبية تتعامل مع منصب الرئاسة بعقلية جيدة، وقد اتضح ذلك بشكل جلي اثناء معركة الاعداد لانتخابات الرئاسة، وبالرغم من ان القانون التركي تضمن اجراء انتخابات الرئاسة في مجلس النواب وفق صيغ دستورية معروفة، الا ان زعماء الاحزاب السياسية المعارضة طالبوا بأن تكون انتخابات الرئاسة بواسطة الاقتراع المباشر، وذلك على غرار ما تم تحقيقه في سنة 1982 اثناء انتخابات الرئيس كنعان افرين .

وفي 20 تشرين الاول 1989 جرت الانتخابات،اذ رشح توركوت اوزال رئيس الوزراء و زعيم حزب الوطن الام الحاكم لرئاسة الجمهورية، مستفيداً من تزكية كنعان افرين بعدم التجديد لرئاسة ثانية، ولم يزاحمه في الترشيح سوى شخص ينتمي الى الحزب نفسه وشغل مقعداً في البرلمان، و هو فتحي جيلقباس والذي يبلغ من العمر (77) سنة، وقد حصل اوزال في عملية الاقتراع الاولى على (247) صوتاً من اصوات نواب حزب الوطن الام البالغ عددهم (285)، مقابل (18) صوتاً لمنافسه، وفي عملية الاقتراع الثالثة والأخيرة في نهاية تشرين الاول، ازداد عدد مؤيدي اوزال ليصبح (263) من اصل (450) نائباً في البرلمان التركي ليفوز بالأغلبية المطلقة، أما منافسه فحصل على (14) صوتا، وبهذا انتخب اوزال رئيسا للجمهورية في 31 تشرين الاول 1989 ليصبح المدني الثاني بعد جلال بايار (1950- 1960) الذي يتولى هذا المنصب منذ ان تأسست الجمهورية التركية.

قاطعت احزاب المعارضة عمليات الاقتراع قائلة ان اوزال لا يتمتع بأغلبية شعبية، وتمثلت المعارضة بحزبين رئيسين هما الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي بزعامة اردال اينونو، وحزب الطريق الصحيح بزعامة سليمان ديميريل، ويملكان (155) مقعداً اي ما يعادل ثلث مقاعد البرلمان، ومعنى هذا ان المعارضة لا تؤثر على فوز زعيم حزب الوطن الام بالرئاسة، سواء قاطعت الاقتراع او صوتت ضده، عكس ما هو جار في الولايات المتحدة مثلا، حيث ان انتخاب رئيس الجمهورية يتم عن طريق الشعب مباشرة.

ويشير المراقبون الى ان الانجازات حزب الوطن الام خلال توليه السلطة بعد الانقلاب العسكري لسنة 1980 اسهمت كثيراً في انجاحه في الدورتين الاولى و الثانية، ففي سنة 1983 فاز بـ(252) مقعداً من اصل (400) مقعد، وتقاسمت المعارضة بقية المقاعد، وبعد اربعة اعوام واثر زيادة مقاعد البرلمان الى (450) مقعداً حقق حزب الوطن الام النجاح نفسه، وقد نجح اوزال في تقليص نسبة التضخم من (300%) الى (28%) سنويا في السنة 1988 ،وتمكن من زيادة نسبة الصادرات التركية لتبلغ ما قيمته (ثمانية) مليارات دولار سنة 1987، وقلص نسبة البطالة التي كانت تفتك بخمسة وعشرين بالمائة من القوى العاملة الى خمسة عشر بالمائة، وان يسدد مبلغ (3,49) مليار دولار لدائني تركيا خلال سنة 1987، كما ان اوزال تمكن بفضل زيادة الصادرات من تقليص نسبة الديون التي كانت قد تراكمت على تركيا ابان عهود عدم الاستقرار السياسي في السبعينات الى ربع ما كانت عليه سنة 1980، واستعادت البلاد ثقة الدائنين بها، الامر الذي شجعهم على تقديم المزيد من القروض الى تركيا التي عادت الى الارتفاع مرة اخرى في الآونة الاخيرة لتصل على حد بعض التقديرات الى (30) مليار دولار.

ويبدو ان تركيا مطمئنة الى انها تتمكن من تسديد ما عليها خاصة فيما اذا استمرت حالة الاستقرار الداخلي الذي يعم البلاد آنذاك، ويرى بعضهم ان الفضل في الازدهار الاقتصادي الذي تشهده تركيا بالرغم من التضخيم الذي رافقه (بلغ 73% سنويا) يعود الى سياسة اوزال القائمة على التقارب مع الغرب، فعلى سبيل المثال تتلقى تركيا زهاء (490) مليون دولار سنويا من الولايات المتحدة الامريكية، وهي رابع اكبر مساعدة عسكرية بعد الكيان الصهيوني ومصر والسلفادور، كما ان موقع تركيا الجغرافي جعل القواعد العسكرية للتحالف الغربي فيها ذات اهمية بالغة، الامر الذي يجعل استقرار الاوضاع فيها حيويا لا للأتراك فحسب بل للغرب كذلك، لذلك تطمح تركيا كما يقول اوزال نفسه الى ان يفتح الغرب اسواقه امام البضائع التركية، كي تتمكن تركيا من الاستقرار والاستمرار في تحقيق الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوصول الى مستوى الدول الغربية، ودعا اوزال الغرب الى مساعدة تركيا بوصفها عنصر حيوي في الدفاع عن الغرب، والمستوى الذي تريد تركيا بلوغه لابد منه برأي الخبراء الاقتصاديين كي تقبلها المجموعة الاوربية في عضويتها.

ان الاندفاع الشديد نحو الغرب والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص لا يزال يغد في نظر الاحزاب المعارضة وخاصة الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي بزعامة اردال اينونو، وحزب الطريق الصحيح بزعامة سليمان ديميريل، اتجاها خاطئا في السياسة الخارجية التي يتبعها توركوت اوزال، فضلا عن اعتقادهم بفشل السياسة الداخلية للحزب الحاكم، بحيث اصبح من العسير احتواء التضخم وتعاظم البطالة وارتفاع الاسعار في عموم

تركيا، لاسيما ان فقدان القوة الشرائية في سنة 1991 يعد بما نسبته اكثر من (7%)، الامر الذي خلق ظروفا صعبة للشعب التركي، لاسيما الفئات الفقيرة، كل هذه الامور جعلت المعارضة تميل الى الاطاحة بأوزال، متهمة اياه بالعجز عن ادارة البلاد و التفريط باستقلالها، وتدعو الى سن قانون عادل للانتخابات، الا ان حزب الوطن الام يريد اجراء انتخابات عامة مبكرة في نهاية تشرين الاول 1991 وفق قانون الانتخاب السائد ليفاجئ به احزاب المعارضة كما فعل سنة 1987، و ازاء اصرار المعارضة قررت الهيئة العليا لحزب الوطن الام الحاكم عرض اقتراح مسعود يلماز رئيس الوزراء آنذاك وزعيم الحزب المتعلق بالانتخابات العامة المبكرة على نواب البرلمان الاعضاء في الحزب الحاكم للموافقه عليه وتقديمه الى المجلس لمناقشته والتصويت عليه بداية شهر ايلول 1991، وقد صرح مسعود يلماز يوم 17 اب 1991 انه مستعد للاتفاق مع المعارضة حول تغيير الدستور بشكل يوافق عليه الجميع، ويأتي تصريح يلماز هذا بعد ان تزايدت التوقعات باحتمال تفكك اجنحة الحزب الحاكم والانفصال عنه للتحول الى احزاب اخرى، اذا ما استمر فقدان الحزب اصواته بين الرأي العام التركي، بسبب تصاعد الخلافات بين صفوفه بعد تنحية يلدرم اكبولوط عن زعامته وفوز مسعود يلماز النائب المنتخب عن مدينة ريزا الواقعة على البحر الاسود في المؤتمر العام الثالث للحزب بزعامته.

وافقت احزاب المعارضة على مناقشة مقترح يلماز لتغيير الدستور تمهيداً لانتخابات عامة مبكرة تتم في 20 تشرين الاول 1991، وذلك لسببين: اولهما: أنها تريد ان تبعد تهمة انها تحاول دفع تركيا الى ما قبل الانقلاب العسكري لسنة 1980 برفضها اقتراح الحزب الحاكم، وثانيها: ان الحزب الحاكم يسيطر على اكثر من نصف المقاعد البرلمانية وهذا يمكنه من استحصال موافقة البرلمان على اجراء انتخابات مبكرة، اما ابرز الشروط التي وضعتها احزاب المعارضة لقبول مقترح الحزب لحاكم، فهي تخفيض اعمار الناخبين من (21) الى (18) عاماً، وخفض اعمار المنتخبين من (30) الى (25) عاماً، ورفع عدد نواب البرلمان من (450) عضوا الى (600) عضو، ويرى المراقبون هذه الشروط تعد ورقة ضاغطة على الحزب الحاكم، لان مؤيدي الحزب هم في الغالب يشكلون الفئات الغنية والكبيرة في السن نسبياً، وان معدل اعمار العاطلين عن العمل في تركيا تقع فوق الثامنة عشرة، هذا فضلا عن ان هذه الاعمار تمثل عموماً جماهير الاحزاب اليسارية في تركيا.

وفي 23 آب 1991 عقدت جلسة طارئة للبرلمان التركي لمناقشة اقرار التغيرات في قانون الانتخابات وتنظيم الترشيح لعضوية المجلس، ومن جهة اخرى اعلن سليمان ديميريل زعيم حزب الطريق الصحيح المعارض عن مواقف حزبه على اجراء انتخابات مبكرة في 20 تشرين الاول المقبل، ورفض ديميريل مقترح رئيس الوزراء مسعود يلماز بتشكيل حكومة ائتلافية، مؤكداً ان حزبه سيفوز في الانتخابات المقبلة دون اللجوء الى الاتحاد مع

احزاب اخرى، واضافه ان الحزب الحاكم اصبح همه الوحيد هو الحصول على نسبة (20%) وهو السقف الموجب اختياره لدخول البرلمان، وليس حل مشاكل البلاد، اما اردال اينوني زعيم الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي فقال انه في حال اجراء انتخابات عادلة في تركيا ودون اللجوء الى الحيل والالاعيب فان حزبه سيفوز في الانتخابات، واضاف ان هناك اشياء كثيرة قد تم تغييرها في نظام الانتخابات، مؤكداً ان الحزب الحاكم أبعد احزاب المعارضة عن المشاركة في اعادة صياغة قانون الانتخابات لينفرد بأجرائها. واوضح انه بالرغم من كل هذه المواقف إلا انه على ثقة بان حزبه سيفوز في الانتخابات المقبلة، ولكنه افاد أنه من الصعب التكهن الان بتشكيل حكومة ائتلافية، وفي 2 أيلول 1991 أشاد الرئيس التركي توركوت اوزال امام البرلمان بحزبه (حزب الوطن الام)، معطياً بذلك اشارة الانطلاق للحملة الانتخابية، وبعد خطاب اوزال ذهب النواب مباشرة الى العطلة الممتدة حتى الانتخابات التي تبدأ في العشرين من تشرين الاول 1991، وقد قاطع حزبا المعارضة الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي وحزب الطريق الصحيح دورة البرلمان هذه، واتهموا اوزال بالانحياز الى حزبه، في حين ان العرف الدستوري يقتضي منه ان يكون على الحياد بين الاحزاب السياسية.

يبدو ان اوزال من خلال تصريحاته هذه والتي بات يكررها خلال الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة يعود الى تخوفه من نتائج الانتخابات، على الرغم من ان حزب الوطن الام قد فصلها على مقاساته في المقترحات الاخيرة التي اقرها البرلمان التركي، وحظي حزب الوطن الام بأغلبية كبيرة فيه، وقد عد اوزال وفي سابقة اولى من نوعها الاصوات التي تمنح لحزب الوطن الام الحاكم بمثابة اصوات تزكية لرئاسته وسياسته الداخلية والخارجية، وذهب بعيداً عندما هدد بأنه سيترك منصبه اذا لم يحصل حزبه الحاكم على اصوات تؤهله استلام الحكم بشكل يكاد يكون مطلقاً .

ويرى المراقبون ان اوزال الذي تحدى نفسه في هذه الانتخابات يحاول التأثير على الشارع التركي الذي اخذ يتذمر من سياسته الداخلية، وربط تركيا بسياسة الولايات المتحدة الامريكية، لذلك فأنه وفي تصريحاته لكسب الاصوات الى حزب الوطن الام لا يعدد منجزات حكمه، بل يحذر الشعب التركي من فوضى وعدم استقرار مماثلة لتلك الاوضاع القائمة قبل سنة 1980، وقد ادركت احزاب المعارضة هذه المرامي، فبدأت بشن حملة لكشف موقفه الدستوري وعدم شرعية ممارسته الحزبية، حيث طالب نائب السكرتير العام للحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي كونيش كورسلار، رئيس الجمهورية اوزال بالكف عن تصريحاته المؤيدة للحزب الحاكم، وقد قالت صحيفة ملليت في انقرة ان تصريح الرئيس اوزال، قد اثار ردود فعل كبيرة بين اوساط حزب الوطن الام الحاكم.

جرت الانتخابات التشريعية في 20 تشرين الاول 1991، وشارك فيها حوالي (25) مليون مواطن تركي، وقد فاز حزب الطريق الصحيح بزعامة سليمان ديميريل بـ (178) مقعدا من اصل (450) مقعداً يتألف فيها مجلس النواب، اما الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي بزعامة اردال اينونو فقد حصل على (84)، مقعداً في حين حصل حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان على (62) مقعداً، وقد صرح سليمان ديميريل الذي كلفه الرئيس التركي اوزال بتشكيل الوزارة، بأنه حصل على تأييد مبدئي من حزبين اخرين هما الحزب الشعبي الاجتماعي وحزب الرفاه، لبدء عملية تنحية رئيس الدولة اوزال عن منصب الرئاسة بتهمة سوء استخدام السلطة، و يأتي هذا التصريح في وقت بدأت فيه شعبية اوزال بالانخفاض، فضلا عن تصاعد الانقسامات في صفوف حزبه حزب الوطن الام اثر خسارته في الانتخابات، اضافة الى تردي الوضع الاقتصادي وتزايد الانتقادات للسياسة الخارجية التي يعتمدها اوزال، والتي وضعت تركيا في فلك التبعية للولايات المتحدة الامريكية.

وفي 20 تشرين الثاني 1991 اعلن في انقرة تشكيل الحكومة التاسعة والاربعين في تاريخ الجمهورية التركية برئاسة سليمان ديميريل، وبتآلف حزبي الطريق الصحيح (يمين وسط) والديمقراطي الشعبي الاجتماعي (يسار اشتراكي)، وقد تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة زعيم الحزب الديمقراطي الشعبي الاجتماعي أردال إينونو، وفي 31 من الشهر نفسه حصلت الوزارة على ثقة البرلمان، وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ تركيا المعاصر، ظهر من ابرز ملامحها ان ديميريل امسك بمقدرات الجيش والامن الداخلي، وفتح نافذة جديدة امام الديمقراطية في تركيا، ولكن الشيء المهم هو ان تشكيلة الوزارة الجديدة جاءت بما يؤشر الاستمرار في السياسة الخارجية التركية المتبعة سابقاً.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الرابعة

المادة: تاريخ تركيا المعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الخامسة عشر:

- **علاقات تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية:**

انتهجت تركيا منذ علان الجمهورية سياسة خارجية عكست الى حد كبير شعار مصطفى كمال اتاتورك، والذي يؤكد على مبدأ : السلام في الداخل والسلام في الخارج، وقد نجحت هذه السياسة خلال الحرب العالمية الثانية، حين وقفت تركيا على الحياد ازاء الصراع المسلح بين المانيا وقوى المحور من جهة وبريطانيا وقوى الحلفاء من جهة أخرى. ومع ان السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية تأثرت بالمنطلقات التي سادت العالم آنذاك بتأثير النظام العالمي الجديد الذي تمثل بظهور كتلتين متنازعتين هما الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، إلا ان ثمة خطوطاً رئيسة في السياسة الخارجية اتفقت عليها كل الاحزاب الرئيسة في تركيا، ويبدو ان لموقع تركيا الاستراتيجي المهم بوصفها جسراً بين الغرب والشرق، أثراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية التركية.

- **العلاقات التركية – السوفيتية :**

اتسمت العلاقات التركية – السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية بالتوتر، فلم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى بدأت المشكلات الاقليمية بين تركيا والاتحاد السوفيتي، ففي 9 اذار 1945 قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة الى الحكومة التركية جاء فيها: ان معاهدة الحياد وعدم الاعتداء الموقع عليها بين الدولتين لم تعد ملائمة للوضع الجديد، وهي بحاجة الى تعديل جديد لكي تتلاءم مع ظروف ما بعد الحرب، وفي حزيران من السنة ذاتها اعلنت الحكومة السوفيتية انه اذا ما أريد توقيع معاهدة جديدة فيجب منح الاتحاد السوفيتي قاعدة على مضايق البحر الاسود، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ان الاتحاد السوفيتي طالب تركيا بالتخلي عن قارص واردهان الى ارمينيا وجورجيا السوفيتيتين، مما يعني ان الاتحاد السوفيتي الغى معاهدة 1925 التي سبق له ان وقعها مع تركيا، وقد قامت الصحافة السوفيتية واذاعاتها بحملة دعائية واسعة النطاق ضد تركيا، تناولت تحريض الاتراك على تغيير نظام الحكم بالقوة، ووصفت حكام تركيا بانهم فاشستيون ورجعيون، ووجد السفير الامريكي في انقره ان مطالب الاتحاد السوفيتي في تركيا هي اكثر من ذلك، وقال في 18 اذار 1945 ان الاتحاد السوفيتي يحاول سد الفراغ الامني الموجود في صديقتنا تركيا، وان

هذا الحزام الامني يبدأ من بحر البلطيق الى البحر الاسود، وان ذلك يعطي له السيطرة الطبيعية على المضائق، ويضع نهاية للنفوذ الغربي في تركيا، وبالتالي السيطرة على تركيا.

قطع وزير الخارجية التركية حسن ساكا في 10 تموز 1945 رحله من سان فرنسيسكو الى بلاده وتوقف في لندن ليبحث المطالب السوفيتية مع وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدن، بهدف الحصول على دعم الغرب ضد المطالب السوفيتية، وفي اليوم التالي عقد مؤتمراً صحفياً أشار فيه الى ان ميثاق مونترو لسنة 1936 والذي ينظم اوضاع المضائق، يعد اتفاقية متعددة الجوانب، ولهذا فليس بإمكان تركيا والاتحاد السوفيتي وحدهما ان يعيدا النضر فيها. وبالفعل استطاعت تركيا الصمود بوجه المطالب السوفيتية من خلال دعم واسناد الدول الغربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وبدأ ذلك واضحاً في مؤتمر بوتسدام الذي عقد سنة 1945 بين ستالين وترومان وتشرتشل، ففي هذا المؤتمر الذي افتتح في 17 تموز 1945 تولي ونستون تشرتشل رئيس الوزراء البريطاني زمام المبادرة وقال: ان بريطانيا سوف لا تشترك في اية اتفاقية جديدة تعقد من اجل تمكين الاسطول الحربي والتجاري السوفيتي من استعمال المضائق استعمالاً حراً، وقد عقب على مطالب السوفييت بتأسيس قاعدة على المضائق بقولة : يجب عدم تخويف الاتراك بأسلوب غير مناسب.

وفي الثاني من تشرين الثاني سنة 1945، قام السفير الامريكي في تركيا بتسليم الحكومة التركية مذكرة تتضمن مقترحات الحكومة الامريكية حول المضائق، وتضع هذه المذكرة السيادة الكاملة على المضائق بيد تركيا، ولكنها تطالب في الوقت نفسه بمنح امتيازات حقيقية لدول البحر الاسود بحيث تكون سفنها الحربية قادرة على المرور بالمضائق في أوقات السلم والحرب، وبالعكس فان سفن الدول الاخرى يجب ان تمنع من المرور ما عد ما تبيحه لها الاتفاقيات التي تحدد حمولتها بالطن وفى اوقات السليم او بالحصول على مراقبه دول البحر الاسود او عند ما تكون هذه السفن عامله تحت اشراف الامم المتحدة.

قام السفير البريطاني في انقره في 11 تشرين الثاني 1945 بتسليم الحكومة التركية مذكره مؤيدة للمقترحات الامريكية، وفي كانون الاول اعلن شكري سراج اوغلوا رئيس الوزراء التركي قبول حكومته بالمقترحات الامريكية اساساً بالمناقشات وانها ستطرح مقترحاتها عند ما يبدي الاخرون مقترحاتهم، وقد علقت جريدة التايمس للندنية في عددها الصادر في 27 كانون الاول 1945 على قبول تركيا للمقترحات الامريكية بقولها: ان الاقتراح الاميركي القاضي بان تكون السفن الحربية لدول البحر الاسود حرة في استعمال المضائق في كل الاوقات سيجعل موقف تركيا ضعيفاً جداً في حالة وقوع حرب بينها وبين التحاد السوفيتي، وفي 24 حزيران 1945 اوضح وزير الخارجية الاميركي جيمس جي . فوريستال ان هدف السوفييت هو عزل تركيا عن فلك النفوذ البريطاني.

استغل السوفييت المقترحات الامريكية وقالو ان مسؤولية السيطرة على المضائق يجب ان تقع على عاتق تركيا ودول البحر الاسود، وفي 8 اب 1946 قدم السوفييت مذكرة اشاروا فيها الى ان احداث ما بعد الحرب قد تجاوزت في ميثاق مونترو المتعلق بضمان امن دولة البحر الاسود، واقترحوا نظاماً جديداً يعزز الدفاع عن المضائق والتي يجب ان تكون مفتوحة للسفن التجارية وتغلق امام السفن الحربية باستثناء سفن تركيا والتحاد السوفيتي، وقد اجاب الاتراك على ذلك بانه لا يوجد سبب واحد لكي يجعل السوفييت قلقين من الامر، لكنهم وافقوا على اعادت النظر في ميثاق مونترو، وفق جوهر المبادئ التي قامت عليها الامم المتحدة.

ردت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على المذكرة السوفييت، بمذكرات عبرت عن وجهة النظر التي قالت ان المحادثات المباشرة التي اقترحها مؤتمر بوتسدام قد حققت اغراضها بتبادل وجهات النظر بين تركيا والاتحاد السوفيتي، لذلك فليس ثمة ضرورة لمواصلتها، وسلمت وزارة الخارجية التركية في 18 تشرين الاول 1946 مذكرة جديدة اكدت فيها عدم ادخال قضية المضائق لكي تكون امتيازات استثنائيا لدول البحر الاسود، خاصة وان البحر الاسود يعد حلقة الوصل بين عالمين، وهذا التلميح يشير الى الدول الشرقية الموالية للسوفييت والواقعة في شمال البحر الاسود، والى الدول الموالية للغرب والواقعة في منطقة البحر المتوسط ومن ورائه، وطبقاً لذلك، فوضع تركيا في موضع دقيق خاص بها، وقد علقت جريدة برافدا السوفيتية على المذكرة التركية بقولها ان نتائج الدبلوماسية التركية ليست سوى نسخة مأخوذة من أصل اميركي – انكليزي.

ادى الضغط السوفيتي على تركيا الى بقاء الجيش التركي في حالة من التأهب والاستعداد، الامر الذي انعكس على استمرار النفقات وازدياد الوضع الاقتصادي للبلاد سوءاً، وبناء على ذلك طلب الرئيس الامريكي هاري ترومان في 12 اذار 1947 من الكونجرس تقديم المساعدات الى تركيا واليونان، وقد قدرت حصة تركيا من هذه المساعدات ب (100) مليون دولار، تنفق على تجديد تجهيزاتها العسكرية ونظام المواصلات لإنقاذ الاقتصاد التركي، وفي 9 ايار 1947 وافق الكونجرس على تقديم المساعدات الى تركيا، وبعد ذلك قال السوفييت ان الاحتكارات النفطية الاميركية هي التي ترعى برنامج المساعدات، لأنها ترغب في تحويل تركيا واليونان الى قواعد هجومية في الشرق الاوسط.

بدأت العلاقات التركية السوفيتية تعود الى طبيعتها السابقة بصورة تدريجية بعد وفاة جوزيف ستالين سنة 1953، من خلال اعلان مالنكوف وزير الخارجية السوفيتي رسمياً في السنة ذاتها، عن تخلي السوفييت عن المطالبة بقارص واردهان، ومع ذلك فالأتراك لم ينسبوا هذا التخلي لتغيير في السوفيتية وتوجههم نحو التعايش السلمي، وانما عدوه نتيجة

لمقاومتهم الحازمة ولتعزيزهم العلاقات بالغرب، لذلك استمروا في الاندفاع نحو التعاون مع الغرب والدخول في احلافه ومشاريعه وخاصة حلف شمالي الاطلسي وحلف بغداد، الامر الذي ادى الى ان يعود الفتور الى العلاقات التركية السوفيتية. وبعد انقلاب 1960 والاطاحة بعدنان مندريس طرأ تحسن على العلاقات التركية – السوفيتية، اذ تم في سنتي 1961 و 1962 ابرام اتفاقيتين تتعلقان بالسكك الحديد والاتصالات البرقية، كما قامت بعثة تجارية تركية بزيارة موسكو في سنة 1961، وفي سنة 1964 وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب تركيا في قضية قبرص، كما عُقدت سلسلة اتفاقيات بين الطرفين خلال سنتي 1967 و 1978، نصت على اسهام الاتحاد السوفيتي في انشاء بعض المشروعات الصناعية في تركيا، وبعد انقلاب 1980 استمرت العلاقات بالتطور والنمو، وخاصة بعد قيام رئيس الوزراء السوفيتي نيكولاس تيخونوف بزيارة لأنقرة في كانون الاول 1985، والذي اكد بعد توقيعه على وثائق التعاون التجاري والعلمي والفني الذي يمتد من سنة 1986 ولغاية سنة 1990، على ان يجب ان نستغل كل فرصة للتقدم حثيثاً نحو توطيد علاقات حسن الجوار بيننا، وان والوثائق التي وقعناها تمثل الاساس المتين الذي استقام عليه صروح تعاوننا في المستقبل، ورد عليه رئيس الوزراء التركي قائلاً ان هذه الوثائق ستجعل تركيا اقدر على تطوير علاقاتها مع جارها الاتحاد السوفيتي، وان علاقاتنا ستتخذ طوراً من الديناميكية على اساس طويل الامد ولمصلحة كلا الطرفين.

- **العلاقات التركية – الامريكية:**

وصلت تركيا في ايار 1947 بعثة خدمات خاصة امريكية ، تتألف من اثني عشر رجلاً من جيش الامريكي وستة رجال من البحرية وثلاثة من سلاح الجو واثنين من الخبراء الاقتصاديين وذلك لمعرفة احتياجات الجيش التركي، وقد ادركت البعثة ان تركيا بلد متأخر تنقصه الخبرة، وانه بحاجة الى رأسمال، وكذلك الى الكفاءات العلمية والتنظيم الاقتصادي الواعي، اما طرق المواصلات التركية التي تؤلف عاملاً مهماً في الاستراتيجية الدفاعية التركية فرديئة جداً، لذلك قدموا مقترحاً بضرورة شمول تركيا بمبدأ ترومان القاضي بان تركيا بحاجة الى الدعم الاقتصادي لحماية وسائل المدنية الحديثة ولاستمرار الوحدة القومية فيها، وفي 12 تموز 1947 تم التوقيع على اتفاقية المعونة العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة، وقد جاء فيها:

1- لا يمكن استخدام هذه المساعدات لتسديد اية ديون خارجية تكون متراكمة على اي من الدولتين قبل عقد الاتفاق.

2- تستخدم هذه المساعدات للأغراض المخصصة لها، لكي تصبح تركيا قادرة على تقوية قواتها المسلحة من اجل حماية حريتها واستقلالها، وفي الوقت نفسة لضمان استقرارها الاقتصادي بصفة مستمرة.

3- تسمح الحكومة التركية لوسائل الاعلام الامريكية بنقل الاخبار الخاصة بتنفيذ برنامج الحكومة بكل حرية.

في الواقع ان مبدأ ترومان كان يمثل استعداد الولايات المتحدة لتعزيز القوة في اوربا، وبعد صدور برنامج انعاش اوربا الاقتصادي قامت الحكومة الامريكية بتنسيق هذا البرنامج مع برامجها الاخرى، ومنها اتفاق المساعدات الامريكية لتركيا، وبموجب برنامج انعاش اوربا وقعت تركيا اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الامريكية في 4 تموز 1948، وقد عد شمول تركيا بمبدأ ترومان وقبول تركيا به بمثابة تطور جديد في السياسة الخارجية الامريكية.

تسلمت تركيا سنة 1949 بموجب مبدأ ترومان مساعدات بلغت غيمتها 60 مليون دولار، وقد بلغت قيمة المساعدات الامريكية التي تلقتها حتى سنة 1951 (144) مليون دولار، كما جهزت تركيا بمساعدات عسكرية قدرت قيمتها ب 440 مليون دولار، وكان يفترض ان يخصص القسم الاكبر من المساعدات الامريكية في تحديث الزراعة ووسائل المواصلات والتعدين، وقد بلغت القيمة الاسمية للتجهيزات التي تسلمتها تركيا خلال سنتي 1948 و 1950 ما يقارب الـ 200 مليون دولار، هذا برغم من ان السلطات العسكرية الامريكية تقول ان القيمة الحقيقية تزيد على هذا الرقم كثيراً.

وبعد تولي الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا بزعامة عدنان مندريس سنة 1950 اندفعت تركيا للتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية بشكل اكبر من السابق، حيث شاركت تركيا والولايات المتحدة و (15) بلداً اخر في الحرب ضد كوريا الشمالية 1950 – 1953 بـ (4500) جندي تركي وضعوا تحت قيادة الجنرال الامريكي ماك آرثر، ولقاء هذا الموقف نالت تركيا استحسان الغرب وادى بالتالي الى موافقة دول حلف شمال اطلسي (الناتو) على ضم تركيا الى الحلف في 18 شاط 1952، وتم بناء 26 قاعدة ومنشاة عسكرية اميركية على الاراضي التركية، شملت مراكز لجمع المعلومات، وقواعد للرادار ومطارات ومستودعات للمؤن، في مناطق امثال: سينوب، ديار بكر، انجرليك، انقرة، ازمير، كذلك انضمت تركيا الى مشاريع الاحلاف الغربية في المنطقة العربية التي خططت لها ونفذتها الولايات المتحدة الاميركية، ومنها حلف بغداد سنة 1955، وحلف المعاهدة المركزية (السنتو) سنة 1959، وعقدت معاهدة عسكرية بين تركيا والولايات المتحدة سنة

1959، تضمنت امكان استخدام الولايات المتحدة القواعد في المنطقة وتقديم التسهيلات التركية لها.

كما استمرت عضوية تركيا في (منظمة التعاون الاقتصادي)، والتي تشكلت رسميا بميثاق وقع في 14 كانون الاول 1960 بمقرها في باريس، وتتألف هذه المنظمة من الولايات المتحدة الامريكية و دول غرب اوربا وكندا واليابان وفنلندة واستراليا ونيوزلندا، وترجع جذور هذه المنظمة الى سنة 1948 حين تأسست منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي لغرض ادارة المساعدات الامريكية التي قدمت بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة أعمار اوربا، وانظمت تركيا الى هذه المنظمة سنة 1948، وقد حصلت تركيا على مساعدات اقتصادية مهمة من المنظمة الجديدة، خاصة بعد انقلاب 1960 و تأسيس (الهيئة العامة للتخطيط في تركيا)، وفي سنة 1979 تلقت تركيا تعهدات من المنظمة بمساعدات قيمتها (960) مليون دولار لتعديل الخلل في ميزان المدفوعات، فضلا عن ترتيبات اعادة جدولة ديونها المتراكمة لسنتي 1978 و 1979، والتي كانت تتجاوز ملياري دولار، كما تعهدت المنظمة بتقديم مساعدات اقتصادية لتركيا بقيمة مليار ونصف مليار دولار في سنة 1980، ويعكس هذا الدعم اهتمام الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة باستقرار تركيا بعد الاحداث التي شهدها الشرق الاوسط سنة 1979، وابرزها سقوط نظام الشاه في ايران، والغزو السوفيتي لأفغانستان، والتدهور الاقتصادي والسياسي والأمني في تركيا، وقبول العضوية الكاملة لليونان في السوق الاوربية المشتركة ابتداءً من سنة 1980، وعلى هذا الاساس فقد تم توقيع اتفاقية المشاركة بين تركيا ودول السوق المشتركة في شهر تموز سنة 1980، ويتضمن هذا الاجراء ما يلي:

1- تقديم دعم مالي لتركيا لمدة خمس سنوات، من ضمنها قروض بقيمة (952) مليون دولار.

2- تخفيض الرسوم الكمركية المفروضة على المنتجات الزراعية المستوردة من تركيا.

3- شمول العمالة التركية في المانيا بفوائد الضمان الاجتماعي.

وفي سنة 1987 وضعت الحكومة التركية برنامجاً واسعاَ، بهدف تعزيز العلاقات بين تركيا و السوق الاوربية المشتركة، خاصة بعد حصول اليونان واسبانيا والبرتغال على العضوية الكاملة في السوق، والرفض شبه الجماعي لعضوية تركيا الكاملة، ويتضمن البرنامج اعتماد اجراءات عديدة، ابرزها: اجراء دراسات تهدف الى قيام صناعة تركية ذات مقدرة تنافسية، والسعي لتكامل الزراعة التركية مع السياسة الزراعية للسوق

المشتركة، وضمان استمرار العمل على تنفيذ حرية حركة انتقال العمالة التركية في دول السوق المشتركة.

وفي اعقاب الغزو التركي لقبرص في 19 تموز 1974، تدهورت العلاقات التركية الاميركية بسبب انتقاد الأمريكان للغزو، وقيام الكونجرس الاميركي بفرض حظر عسكري على تركيا، مما حمل الاتراك غلق القواعد والمنشآت العسكرية الاميركية في اراضيها سنة 1975، كما الغت تركيا من طرف واحد اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة، لكن العلاقات عادت للتحسن من جديد، بعد قيام الولايات المتحدة برفع الحظر العسكري على تركيا في اعقاب سقوط نظام الشاه في ايران ومجيء الخميني الى السلطة وتدهور الاوضاع الامنية في تركيا منذ مطلع سنة 1979 وأواخر سنة 1980، وشعور الولايات المتحدة بالقلق من عدم قدرة الحكومة التركية للسيطرة على التطورات الداخلية في تركيا، لذلك امدت الولايات المتحدة تركيا بنجو (2250) مليون دولار، تم دفعها بين سنتي 1980 و 1985، وهي مساعدات عسكرية واقتصادية في محاولة لتخفيف الازمة الداخلية في تركيا.

وبعد الانقلاب العسكري لسنة 1980، بدأت العلاقات التركية الاميركية بالتطور واتضح ذلك من خلال التوجه الجديد لتوركوت اوزال رئيس الوزراء التركي، ورغبته في توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة، للحصول على مساعدة اوسع، وتحويلها الى تعاون اقتصادي وعلمي وبالشكل الذي يضمن لتركيا ان تقوم بدور رئيس ومهم في الشرق الاوسط، لذلك وقعت تركيا والولايات المتحدة في 16 اذار 1987، اتفاقاً يقضي بتجديد معاهدة التعاون الاقتصادي والعسكري بينهما حتى 18 كانون الاول سنة 1990، وبموجب هذه الاتفاقية فان مساعدات الولايات المتحدة التركيا في سنتي 1987– 1988، تشمل اموراً كثيرة، منها تقديم (40) طائرة فانتوم (**F4**) الى تركيا، وموافقة الولايات المتحدة على اشتراك تركيا في مشروع حرب النجوم، وفي مجال التكنولوجيا العسكرية، وتتعهد الادارة الامريكية بأن تطلب من الكونجرس الامريكي مساعدات اضافية لتركيا بمقدار (1,2) مليار دولار، وكذلك تخصيص (920) مليون دولار لتركيا في سنة 1988 ويقدم القسم الاكبر بشكل هبة، كما تضمنت الاتفاقية حصول تركيا سنة 1988 على منحة اقتصادية بمقدار (100) مليون دولار، وتعهدت الادارة الامريكية بتخفيض يتراوح بين (900 – 1,4) مليار دولار على الديون المترتبة على المساعدات العسكرية السابقة لتركيا، والتي تقدر ب(4) مليارات دولار، ووعدت الادارة الامريكية ببذل قصارى جهدها لاستفادة تركيا من قانون الجناح الجنوبي لحلف شمال الاطلسي لسد احتياجاتها.

وبموجب الاتفاقية كذلك، تستفيد الولايات المتحدة من قواعد ومنشآت عسكرية تركية، منها قاعدة جمع المعلومات في سينوب، و مركز الاستخبارات و الرادار في ديار بكر، وقاعدة

اينجرليك في ادنة، وقاعدة جيفلي الجوية في غرب تركيا الوسطى على شاطئ بحر ايجه، وقاعدة بلياسي لجمع المعلومات، وقاعدة كارغابارون على الجانب الشمالي من بحر مرمرة، وهي موقع امريكي لخفر السواحل، يساعد القوات الجوية والبحرية الامريكية في تحديد مواقعها في منطقة البحر المتوسط من مسافة بعيدة بواسطة اجهزة الكترونية و خاصة بإرشاد الملاحة.

- **العلاقات التركية العربية بين عامي 1946- 1991:**

ظلت العلاقات الدبلوماسية التركية العربية محدودة جداً في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الاولى، باستثناء تطور العلاقات مع العراق، وكانت معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين تركيا والعراق عام 1946 حدثاً تاريخياً مهماً، ذلك انها وضعت اسساً للتعاون السياسي والامني والاقتصادي فضلاً عن حل مشكلة نهر الفرات بين البلدين، وكان لاعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام 1949 اثره السيء على العلاقات التركية العربية، وقد تم هذا الاعتراف بضغط امريكي وكخطوة اولى لقبول تركيا في حلف شمال الاطلسي، ولقد كان لتركيا موقف سلبي من العديد من الاحداث العربية كالثورة المصرية عام 1952، والثورة الجزائرية عام 1954، وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وفي عام 1955 دخلت تركيا مع العراق وايران وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في حلف بغداد، وعندما قامت ثورة 1958 في العراق حشدت تركيا قواتها على الحدود مع العراق وحاولت التدخل عسكرياً للإطاحة بالحكومة الجديدة بوصفها عضواً في حلف بغداد، بيد ان التحذير السوفيتي وضغط المعارضة التركية والنصائح التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية ادت الى منع تركيا من الاقدام على هذا العمل، ودفعها الى الاعتراف بالنظام الجديد في العراق في 31 تموز 1958.

وفي اعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا بقيادة الب ارسلان توركيش عام 1960 تحسنت العلاقات التركية العربية، لاسيما بعد ان دعت الحكومة التركية بتأثير من توركيش الى دعم حركة التحرر الوطني في الجزائر، وبعد نشوب الحرب العربية الاسرائيلية عام 1967 واحتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء تعزز التوجه العربي في السياسة التركية، واقدمت الحكومة التركية على تقليص علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني، كما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وسمحت بفتح مكتب لها في تركيا، وفي تشرين الاول 1969 قررت تركيا حضور مؤتمر القمة الاسلامية في المغرب لمناقشة قضايا العالم الاسلامي المهمة وفي مقدمتها حادث احراق المسجد الاقصى من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني، وبعد تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامي في مايس 1971 شاركت تركيا في جميع اجتماعاتها ولكنها لم تصبح عضواً

كاملاً في المنظمة الا في عام 1976، وابان الحرب العربية الصهيونية عام 1973 كان الموقف التركي ايجابياً، حتى انها منعت الولايات المتحدة الامريكية من استخدام قواعدها في الاراضي التركية خلال الحرب، من اجل مساعدة الكيان الصهيوني، وفي بداية عام 1972 وقعت الحكومتين العراقية والتركية على بروتوكول مد خط انابيب النفط العراقي من كركوك الى السواحل التركية على البحر المتوسط، وشهدت فترة السبعينات والثمانينات كذلك تطوراً بين تركيا والعراق في حقل تجارة الترانسيت.

كما توسعت علاقات تركيا مع ليبيا والاردن والجزائر ومصر والسعودية حتى اصبح العراق وليبيا والسعودية ضمن اعلى عشر دول تصدر لها تركيا، واعتمدت تركيا في سد احتياجاتها النفطية على الاقطار العربية لاسيما العراق والسعودية والجزائر وليبيا والامارات العربية المتحدة، كما حصلت تركيا على العديد من القروض من الاقطار العربية سواء عن طريق المسالك الحكومية المباشرة او عن طريق الصناديق الانمائية العربية والاسلامية، وخلال الحرب العراقية الايرانية التزمت تركيا مبدأ الحياد ورفضت كل الضغوط التي من شأنها عرقلة مساعي تطور علاقاتها مع الاقطار العربية، الا ان تركيا وقعت تحت الضغط الامريكي فأسهمت في العدوان على العراق عام 1991.